

تغطية خاصة:

ماذا بعد الأزمة

الائتلافية الأخيرة؟

صفحة (٦) ة

تقرير: المواطنون العرب لا

يستفيدون من «المعطيات

الجيدة للاقتصاد الإسرائيلي»!

صفحة (٧) ة

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٨/٣/٢٠م الموافق ٢ رجب ١٤٣٩ هـ العدد ٤١٦ السنة السادسة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تقديرات المؤسسة الإسرائيلية الأمنية:

الجبهة الأكثر احتمالاً للاشتعال هي الفلسطينية!

عدة تحليلات عسكرية إسرائيلية متطابقة: الأراضي الفلسطينية تغلي وقد تنفجر في أي لحظة «العوامل المثيرة للغضب لن تتلاشى

وقد تقوى في الأشهر المقبلة، خاصة قبيل الذكرى الـ ٧٠ للنكبة التي ستقام فيها مراسم نقل السفارة الأميركية إلى القدس»*



(أبنا)

الأراضي الفلسطينية: أكثر من سبب للاشتعال.

الاستقلال الـ ٧٠ لدولة إسرائيل؛ مراسم نقل السفارة الأميركية إلى القدس، المخطط لها بعد يوم واحد من ذكرى النكبة.

وقالت إن هذه التقديرات بدأت في ظاهر الأمر بالتجمع، وما يزال من غير الممكن التقدير إلى أين ستقود كل واحدة منها وكلها مجتمعمة. ويدور الحديث حول سلسلة عبوات متفجرة، ولا سيما المناسبات الواقعة في فترة زمنية قصيرة نسبياً، والتي من شأنها أن تشعل الفتيل.

وأورد المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت آهرونوت» اليكس فيشمان أن تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» تتوقع قرب نهاية ما أسماه عقد الهدوء النسبي، في الضفة الغربية أيضاً، خاصة في ظل غياب أي أفق سياسي للحل وعلى ضوء قرار الرئيس ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إلى القدس في ذكرى النكبة الفلسطينية. وأشار فيشمان إلى أن العمليات الفردية خففت كونها فردية، وأصبحت تمثل حالة مزاج شعبي عام تنفجر القضب الفلسطينية.

مسلسل وثائقي جديد يثير جدلاً صاخباً

إسرائيل قمعت اليهود الشرقيين بسبب هويتهم العربية واستخدمتهم درعاً بشرياً ضد عودة اللاجئين الفلسطينيين!

لا تكشف المواد التي تتناول تاريخ الدولة، سوف نستعرض المادة ونومى بكشفها ونشرها طالما لم يكن هناك ما يشكل حساسية من ناحية أمن الدولة، ولكن كما يشير من عمل مستشاراً للمسلسل، فمن غير المؤكد أن هناك مواد سرية في هذا الإطار، وهو ما تعلمه الوزارة (مع التأكيد على وجود مواد كيميائية هائلة لا تزال مؤسسات الدولة تتكتم عليها بذرائع الأمن). أخيراً، والأهم ربما، هو الحقيقة المركزية والهامة التي طرحها المسلسل، وتتمثل في أن شكل توطيخ اليهود العرب المهجرين من دولهم والمستقدين إلى إسرائيل الصهيونية، جاء ضمن خطة واضحة ومعلنة ومكتوبة ومفصلة لجعل هؤلاء المهاجرين بمثابة حاجز أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين، إذ تم توطيخهم باعتراق المؤسسة في المناطق التي عُرفت «خاوية»، ويكتفها خطر «اجتياح» اللاجئين الفلسطينيين المهجرين إليها، حتى أن أحد المتحدثين في المسلسل يقول بصراحة كاملة إن من حدد نشاط ومناطق ومواقع توطيخ اليهود العرب كان الجهاز الأمني بنفسه، إذ وضع الجيش تقارير مفصلة للمناطق التي تقتضي «الحاجة الأمنية» توطيخ يهود فيها، وتكفي نظرة سريعة إلى الخارطة لرؤية أن ما سمي بـ «بلدات التطوير» النائية أقيمت بمعظمها ليس فقط في مناطق طرفية «خاوية»، أي تم إخلاء الفلسطينيين منها بالتهجير - بل على أنقاض قراهم الفلسطينية نفسها؛ مجال هعيمك على أنقاض الجيدل، العفولة على أنقاض الفولة، بيت شان على أنقاض بيسان... وهذه أمثلة فقط من قائمة طويلة.

(طالعوا ص ٨)

يتواصل في إسرائيل عرض حلقات مسلسل وثائقي إسرائيلي اسمه «صالح، هنا أرض إسرائيل»، موضوعه شكل تعامل مؤسسة دولة إسرائيل مع اليهود الذين هاجروا، أو ذُفَعوا للهجرة، من دول شمال أفريقيا العربية إلى البلاد، ومنطلقات هذا التعامل الذي أُسِّم أكثر شيء بالاستتلاء العنصري، وهذا لأن النظرة إليهم كانت غربية- أشكنازية نحو يهود عرب، مختلفين عن الصورة التي شكلتها المؤسسة الصهيونية لليهودي الذي «ينبعث من جديد»، كما زُسمت معنويًا في النصوص الإيديولوجية والأدبية، وكما زُسمت فعلاً في الملصقات الدعائية الشهيرة: الأبيض الأشقر الشعر، طويل القامة وممتلئ العضلات، الذي يقبض على معول بيد ويندق في البالد الثانية.

هذا المسلسل، الذي سبق أن عرض بصيغة فيلم قبل أشهر، يقدم تلك الصلة غير الجديدة بأدوات فنية نجحت في إعادتها إلى مركز الاهتمام، إذ ينوه أحد المقالات النقدية إلى أن منتجي الفيلم قد نجحوا في كشف بروتوكولات واقتباسات غير معروفة من الأرشيفات التي كان من شأنها أن تصدم المشاهدين، ويشيد المقال بتقنية خلق موازاة سينمائية بين هذه البروتوكولات وبين قصص حياة سكان بلدة يروحام الجنوبية، وهو ما أنتج تجربة جديدة ولغة جديدة لقصع لغة الشرقيين.

مع ذلك، فإن قوة الجدل الذي ثار ويتواصل تكمن في عمق وتحذّر هذه القضية في المجتمع الإسرائيلي، فالقمع الذي تم إنتاجه في خمسينيات القرن الماضي لم يكن «خطأً تطقيًا»، كما يزعم قيادنة المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، بل كان عملية تشييداً لبنية

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» يدعوكم لحضور مؤتمر إعلان
«تقرير مدار الاستراتيجي 2018: المشهد الإسرائيلي 2017»

والذي سيعقد في قاعات ايليت (Elite) عمارة باديكو - بجانب بنك الإسكان - رام الله - الماصيون،
يوم الثلاثاء الموافق 2018/03/27

كلمة في البداية

البربرية الإسرائيلية!

بقلم: أنطوان شلحت

على نحو جازم لا يقبل التاويل يستخلص أستاذ اللسانيات الإسرائيلي، البروفسور عيدان لاندو، أن «البربرية الإسرائيلية الحديثة»، حسبما تجسدت مظاهرها في آخر الجرائم التي ارتكبتها الاحتلال في أراضي ١٩٦٧، هي البربرية الإسرائيلية القديمة ذاتها. لكن من دون خلج، نظراً إلى أن «مستنقع الاحتلال يلغ شكلاً ويرتدي آخر، فهو هنا منذ سنوات طويلة، ونحن غارقون فيه إلى درجة أصبح من الصعب معها أن نرى التغييرات الحاصلة فيه» (طالع مادة سليم سلامة، ص ٥).

ورزما يعود أحد أسباب ذلك إلى واقع كون الجيش والمستوطنين بمثابة يد واحدة، وهو واقع يترجم جانباً مهماً وخطراً من تطورات بنوية عميقة حدثت في إسرائيل مرتبطة بالتغيرات الديموغرافية المجتمعية، وبالتحولات الاجتماعية في مجتمع المهاجرين الاستعماري والآثار الاستراتيجية لاحتلال ١٩٦٧، كما بين المرة تلو الأخرى «تقرير مدار الإستراتيجي» حول المشهد الإسرائيلي، الذي سيتم إطلاق نسخته الأحداث الخاصة بعام ٢٠١٨ في مثل هذا اليوم من الأسبوع المقبل.

وتحت وطأة هذه التطورات تقلصت في الأعوام الأخيرة، بشكل حاد، ما تسميه الأدبيات الإسرائيلية «حربة عمل الجيش الإسرائيلي في مقابل المستوطنين»، ويعزى ذلك، من بين أمور أخرى، إلى ازدياد نسبة معتصري الكيبا (القبة الدينية) والمستوطنين العاملين في وحدات الجيش ولا سيما المنتشرة في الضفة الغربية بشكل دائم أو مؤقت (مثل لواء المشاة)، بالإضافة إلى القيادات المكلفة بحفظ النظام» في الضفة، بما في ذلك الإدارة المدنية. وفي كثير من الأحيان يظهر أن ولاء هؤلاء للقيادة العسكرية جزئي لا أكثر، وفي هذا يكمن أيضاً أحد عوامل انتشار المؤثر الاستيطانية العشوائية ومعموية لإخلائها.

ولعل إحدى العبر الرئيسية، التي ينبغي أن نقرأها من التسوية التي توصلت إليها أحزاب الائتلاف الحكومي للأزمة الحادة التي اندلعت أخيراً على خلفية قانون تجنيد الشبان اليهود الحريديم، وكادت أن تتسبب بانتخابات عامة مبكرة (طالع التغطية الخاصة، ص ٦)، هي أن مركبات الائتلاف اليميني الراهن مقتنعة بأنها لم تُنجز بعد مهماتها الملحة من وجهة نظرها، التي وضعتها نصب عينيهما، وما تزال محتاجة لعدة زمنية لتثبيت سيطرتها، ولتحويل ما أنجزته حتى الآن إلى أمر واقع لا راد له، حتى في حال خسارتها مقاليد السلطة.

وحول محور تثبيت سيطرة اليمين هذه يتفاهم، في الأونة الأخيرة، سجال يكون حاداً أحياناً بين «اليمين الجديد»، واليمين القديم، كما انعكس الأمر مثلاً في هجوم شنه مؤخراً موقع إلكتروني ناظر بلسان «اليمين الجديد» على صحيفة «مكور ريشون» المتهمه بأنها ما زالت تملك الشهية، مع ملاحظة أنها لدى مادة عن هذا الهجوم على ص ٢). وعلّة هذا «اليمين القديم» من وجهة نظر «اليمين الجديد»، أنه ما زال ملتزماً بمنظور يطمح إلى الاندماج في عليّة «النخب البيسارية»، لا إلى استبدالها والحلول مكانها!

وسواء أكانت هذه الادعاءات صحيحة أو مبالغاً فيها، لا بدّ من تسجيل ما يلي: يجاهر اليمين الإسرائيلي الحاكم صباح مساء بأنه موجود في سدة الحكم من أجل أن يحدث «ثورة»، وكما تشير الوقائع الأخيرة، والتي تُفخّر إسرائيلياً في الوقت عينه، يعمل هذا اليمين على ضم الأراضي الفلسطينية (وخاصة مناطق «ج»)، ويكره دولة الرفاه وحركة الاحتجاج الاجتماعي التي قامت من أجل تحسينها، ويسعى لاستيراد الأفكار المحافظة الأميركية.

كما يعمل اليمين على إعادة «الإججازات الليبرالية» الشحيحة في إسرائيل، وفي طليعتها الدستورية والنسوية، عشرات السنوات إلى الوراء، ويبني نفسه ليس فقط كبدل لـ«اليسار» الذي لم يعد موجوداً، بل أيضاً لليمين القديم الذي يبرى في النخب القديمة عنواناً، ويجب أخذ آرائها في الاعتبار.

يمكن القول إن الفارق الأساس بين اليمين القديم واليمين الجديد، في إسرائيل ناجم من جهة عن وتيرة الإجراءات المستحد كل منهما لاتخاذها في سبيل إشباع شهيته لإنجاز تلك «الثورة»، وناجم من جهة أخرى عن حدود تلك الشهية، مع ملاحظة أنها لدى اليمين الجديد مفتوحة على مصاريحها، وأنه من أجل إشباعها مستعد أكثر لسياسة إحراق المراحل.

وهذا هو ما تشفّف عنه المعركة حول «مشروع قانون القومية»، الذي أقرته اللجنة البرلمانية المشتركة للجنتي الكنيست والدستور والقانون والقضاء، قبل خروج الكنيست إلى عطلة الدورة الشتوية الأسبوع الفائت، ويرسخ كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي ضمن قانون أساس (دستوري).

فلقد تمّ شطب مصطلحات، على غرار الديمقراطية ووثيقة الاستقلال، من الصيغة الجديدة لمشروع القانون، التي تهدف إلى جعل المحكمة العليا تفضل الطابع اليهودي للدولة على القيم الديمقراطية عندما ينشأ أي تناقض بينهما. كما يتضمن مشروع القانون بنداً يسمح بإقامة بلدات جماهيرية لليهود فقط ومنع غير اليهود من السكن فيها. ويمنح اللغة العبرية مكانة عليا باعتبارها لغة الدولة، ويمنع على أن تكون للغة العربية مكانة خاصة.

وبالرغم من ذلك، فإن شطب بند من مشروع القانون يدعو إلى إخضاع جميع القوانين الأساس والقوانين العادية للنصوص التي تظهر في قانون القومية، وشطب بند القضاء العبري، الذي يلزم قضاة المحاكم بالاستناد إلى أحكام الشريعة اليهودية في قضايا لا توجد بشأنها سوابق قضائية أو قوانين ملائمة لها، تسبباً بتعرضه لهجوم اليمين الجديد بحجة أنه «لا يرسخ يهودية الدولة بشكل كاف» (طالع ص ٥).

وإذا كانت بربرية اليمين الحديثة مبنية على ثوابت البربرية الإسرائيلية القديمة، فإن أثار هذه الأخيرة وجرأئها لم تستهدف الفلسطينيين فقط بل أيضاً اليهود المهاجرين من الدول العربية، كما أعاد التذكير بذلك مسلسل وثائقي إسرائيلي جديد.

(طالع مادة هشام نفاع، ص ٨).

الرئيسة المحتملة لميرتس تتمسك بثوابت الحزب وتراهن على المشاركة في «حكومات وسط»!

حزب ميرتس مقبل على عهد جديد بقيادة جديدة تحققت بالمفاجأة التي أحدثتها رئيسة الحزب بإعلان انسحابها من المنافسة * الرئيسة المحتملة تمار زانديبرغ تتمسك بقيام الدولة الفلسطينية «وتبادل الأراضي مقابل الكتل الاستيطانية، و «عاصمتين في القدس»، وترفض عودة المهجّرين (اللاجئين) إلى مناطق ٤٨ و«إنما فقط إلى الدولة الفلسطينية» *بخلاف عما كان قبل ثلاث سنوات يبدو أن ميرتس سيحقق إضافة في قوته في الانتخابات المقبلة*



تمار زانديبرغ

بل أن يشارك في حكومات «يسار وسط» كما أسمتها، وانها لا ترى غضاضة بالجوس في حكومة مع أفيغدور ليبرمان، ولا تستبعد حركة شانس الدينية المترنمة، التي كانت شريكة في حكومات شارك بها ميرتس في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٩.

لكن كما هو معروف فإن أحزاب اليمين، والدينية على نحو خاص، ترفض الجلوس في حكومات يشارك فيها ميرتس، بسبب مواقفه الاجتماعية الليبرالية. وأيضا فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، عدا عن مواقفه السياسية. وكما ذكر من قبل، فإن استطلاعات العمام الأخير باتت «أفضل» نسبيا مع ميرتس. ففي العام ٢٠١٥، وبعد الانتخابات ببضعة أشهر، كان يبدو حزب ميرتس كمن يحارب على تجاوز نسبة الحسم-٣٠٪، لكن الامر شهد تحولات ابتداء من النصف الثاني من العام ٢٠١٦، حينما بدأ تحالف «المعسكر الصهيوني»، الذي يضم حزب العمل وحزب «الحركة، بزعامة ليفني، بالانهيار في استطلاعات الرأي. وكل الاستطلاعات تمنح «ميرتس» زيادة من مقعد إلى ثلاثة مقاعد، على المقاعد الخمسة التي له الآن.

وخصوصية ميرتس الاجتماعية قبل السياسية تجعل ارتباطه مع الأحزاب الصهيونية القائمة ضمن تحالف انتخابي أمرا صعبا. ومن ناحية سياسية فإن تحالفه مع القوى الناشطة في أوساط فلسطينيي الداخل، القائمة المشتركة حاليا، هو أيضا أمر صعب، بسبب عمق الموقف من القضية الفلسطينية، ومسألة عودة المهجّرين، وتعريف الحزب لذاته بأنه صهيوني.

وكما يبدو، فإن ميرتس سيخوض الانتخابات المقبلة بقاتمة مستقلة، كما هو حاله على مر العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أنه خلافا لما ظهر قبل ثلاث سنوات، فإنه سيحقق قوة إضافية، ما يعني ابتعاده عن نسبة الحسم، وعن خطر الغياب عن الحلبة السياسية.

[ب. جرابيس]

والنائب غيلثون، وفي مقابلة مع صحيفة «يديעות أchronوت»، نشرت يوم ٩ آذار الجاري، تعرّف زانديبرغ ذاتها على أنها صهيونية، وتقول إن الحركة كذلك، وجاء هذا السؤال على خلفية ما أثارته وسيلة إعلام يمينية متشددة بأن ميرتس لا يعرف نفسه في دستوره بأنه صهيوني. وكان النائب عن ميرتس المدير العام الأسبق لحركة «السلام الآن» موسي راز قد أعلن يومها أن حركته ليست صهيونية.

وتقول زانديبرغ «من الواضح أن ميرتس حزب صهيوني، برغم كون الصهيونية اليوم مشوّهة، على يد مجموعة مسيانية على رؤوس التلال (تقصد عصابات المستوطنين في الضفة)، ما يدفع الصهيونية إلى الزاوية، لكننا نحن نمثل الصهيونية، فالوطنية الحقيقية هي أن تعارض الاحتلال».

وردا على سؤال كيف يتماشى تعريف ميرتس بأنه صهيوني مع سعي الحزب لتمثيل العرب في إسرائيل، قالت زانديبرغ «نحن لا نجري امتحانات بالإخلاق. دولة إسرائيل هي بيت لكل مواطنيها، وأقلية ليست قليلة في عرب، وتحق لها المساواة الكاملة، وهذا ما ننص عليه وثيقة الاستقلال».

وبشأن موقفها من القضية الفلسطينية والحل، تبدأ «يديעות أchronوت، بسؤالها عما إذا فرحت بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة»، فقالت «لم أفرح. أرادت أن أرى كل سفارات العالم تنتقل إلى القدس، لكن ليس هدية يمنحها دونالد ترامب لبتاييمين نتنيهاو، وإنما كسياسة معلنة في إطار اتفاق سلام، وهذا ما يجمع حاليا الاعتراف الدولي بالقدس عاصمة لإسرائيل».

وتقول زانديبرغ إن تهرى بالقدس عاصمة للدولتين ومنقسمة مع ترتيبات بشأن الأماكن المقدسة، وبشأن عودة المهجّرين الفلسطينيين إلى وطنهم، تبدي زانديبرغ معارضتها لحق العودة الكامل، وتقول إن العودة تكون إلى الدولة الفلسطينية فقط.

ومن احتلال العام ١٩٦٧ تقول زانديبرغ «نحن الجيل الأول الذي ولد ونشأ في ظل الاحتلال، وبالنسبة لأشخاص مثلي فهذا أمر شخصي، إننا نشعر بانعكاسات الاحتلال الهربية علينا شخصيا، أن نكون أسيادا لشعب آخر. يثير غضبي إلى درجة الغليان التنكيل بالجنود في منظمة «سدر الصمص»، الذين يتحدّثون عما عاشوه في المناطق (الضفة)....»، وتقول إن من الجنود من يؤدي بهم الأمر إلى استخدام ما تسميه «المخدرات الخفيفة»، كي يبتعدوا عما شاهدوه وعاشوه هناك.

فرص ميرتس

في سياق المقابلة مع «يديעות أchronوت»، تكرر زانديبرغ مجددا ما قالته خلال الشهر الماضي، بأن على ميرتس ألا يكون معارضة قووية، كما هو حاله منذ نهاية العام ٢٠٢٠.

موقع «ميداه» ينشر مقالا لمرره ضد صحيفة «مكور ريشون» ومحررها

«اليمين الجديد» في مواجهة «اليمين القديم»

خلافات في المواقف وآليات العمل و... رائحة انتخابات!

موضا: سيخسران تصريحات من قبيل «أنا أقرأ (صحيفتي) هارتس ومكور ريشون فقط» أو «مكور ريشون هي صحيفة يمينية، لكنها جديرة ورمينة»، مثل هذه المقولات «التي ليس ثمة يميني واحد لم يسمعها» هي التي تشكّل «خبر حجاي سيفال، ومصدر اعترازه، بصفته رجل اليمين القديم وممثله»!

يبدأ أن ماؤور لا يعتقد بأنه ما زال في إسرائيل ثمة «يمين قديم»، قوي وذو تأثير يحتل مواقع ومناصب هامة، بل يقول، «حجاي سيفال، على ما يبدو، هو الممثل الأخير لليمين القديم الذي لا يزال يتمتع بمكانة قوية، أيا كانت. ويكفنا فقط التساؤل عن سبب إصراره على عدم الاستفاقة والتعلل والانحراط في صفوف اليمين الجديد»، ثم يوضح «المدعاة» التي تمثل ما يشبه التهدية، الصحافي ـ الإعلامي أساسا لكنه لا يخلو من معان انتخابية أيضا، ليس لحجاي سيفال شخصيا فقط وإنما لكل ما يمثله من «يمين قديم»، بتعريف محرر «ميداه»: «إذا ما أمرز (سيفال) على رفضه اليديولوجي، فيبدو أنه مناص من تدويع الحقيقة الأساسية للاساسة الجديدة، هو الذي يقيم حاجزا كبيرا ومرتفعا بينه وبين جمهور الهدف الطبيعي لصحيفته. لن يستطيع الاستمرار في تصوير نفسه عنصرا هاما ومركزيا في السجال اليميني، في الوقت الذي يغازل فيه اليسار، باستمرار، برؤية يمينية متهاككة».

يشار، أخيرا، إلى أن حجاي سيفال هو رئيس تحرير «مكور ريشون» (الصحيفة اليمينية التي تأسست في العام ١٩٤٧) ابتداء من تموز ٢٠١٤؛ مستوطن يسكن في مستوطنة «عوفرا» وإرهابي أدين في العام ١٩٨٠ بصومية «التنظيم الإرهابي السري اليهودي» ويحكم عليه بالسجن الفعلي لمدة سنتين، على خلفية مشاركته في محاولة اغتيال ثلاثة رؤساء بلديات فلسطينيين في حزيران ١٩٨٠.كريم خلف (رام الله)، بسام الشكعة (نابلس) وإبراهيم الطويل (البيرة). وهو والد معلق الشؤون الحزبية في القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، عميت سيفال.

كما يشار إلى أن موقع «ميداه» تأسس في العام ٢٠١٢ بمبادرة من ران بارتس، المستوطن في «كفار أدميم» والنشط السابق في منظمة «إم ترتسو» اليمينية ثم مدير طاقم الإعلام في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنيهاو، بين العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧.

الإسرائيلي، الذي معقله الأكبر في منطقة تل أبيب الكبرى، وهذا جمهور واسع، إن كان ممن هم مثليو الجنس، أو من المؤيدين لمبدأ عدم اقضاهم عن المجتمع بسبب ميولهم الجنسية. وهذا ما جعل حتى أحزابا يمينية متطرفة تتقرب لهذا الجمهور، مثل حزب الليكود، وهذا الجانب من خطاب ميرتس الاجتماعي يردع جمهورا محافظا نوعا ما. ذا توجهات سياسية قريبة، عن دعم هذا الحزب في الانتخابات.

أما خطاب ميرتس الاقتصادي، فهو مقبول على جمهور واسع في الشارع الإسرائيلي، وهو الأكثر يسارية، نسبيا من جميع الأحزاب الصهيونية، ويتمسك إلى حد كبير بمواقف «الاشتراكية الديمقراطية». ولكن الجمهور المؤيد لهذه المواقف يحكم موقفه من ميرتس بناء على المواقف الأخرى، منها السابق ذكرها هنا.

ويضاف إلى هذا، أن ميرتس مؤيد ومدافع عن حقوق الانسان، وهو يعارض بثبات جميع القوانين العنصرية التي طرحت وتقر في الكنيست على مر السنين، إن كانت تلك الموجهة ضد فلسطينيي ٤٨، أو ضد الجمهور الفلسطيني في الضفة والقدس والقطاع، وهذا يساهم في توضيق المساحة التي يتحرك فيها ميرتس في الشارع الإسرائيلي.

زانديبرغ وموقفها من القضية الفلسطينية

انخرطت زانديبرغ في الحياة السياسية منذ سنوات شبابه الأولى في ميرتس، وكانت مساعدة برلمانية للنائب الأسبق عن الحزب ذاته، ران كوهين، الذي بالإمكان اعتباره على عيين ميرتس، حتى اعتزل الحياة السياسية منذ ما يزيد عن عقد من الزمن.

وزانديبرغ لها ربة من زوجها السابق، بينما زوجها الحالي، أوري زكي، هو رئيس مؤتمر ميرتس، وكان في السابق المدير العام لفرع مركز «تسيلم» الحقوقي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ووصلت إلى عضوية البرلمان لأول مرة في انتخابات ٢٠١٣، حينما حصل ميرتس على ٦ مقاعد، مضاعفا بذلك قوته الذي ولد ونشأ في ظل الاحتلال، وبالنسبة لأشخاص مثلي فهذا أمر شخصي، إننا نشعر بانعكاسات الاحتلال الهربية علينا شخصيا، أن نكون أسيادا لشعب آخر. يثير غضبي إلى درجة الغليان التنكيل بالجنود في منظمة «سدر الصمص»، وكان أن يخسر مقعده الخامس، الذي تحته زانديبرغ؛ وحينها أعلنت رئيسة الحزب أنه إذا لم تدخل زانديبرغ للكنيست فإنها ستستقيل، إلا أنه عند النتائج النهائية نجح ميرتس بالفوز بالمقعد الخامس بتأنيقة فائض اصوات مع «المعسكر الصهيوني».

وهي بين النواب البارزين في النشاط البرلماني، وترأس الولاية البرلمانية الحالية لجنة مكافحة المخدرات والإدمان على الكحول.

وقد فاجأت زانديبرغ بإعلان ترشيحها لرئاسة ميرتس، ولم تكن احتمالاتها واضحة، أمام منافسة رئيسة الحزب

الصهيوني، الذي جمع حزب العمل وحزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني، لكن ميرتس حصل في نهاية المطاف على خمسة مقاعد، بتراجع طفيف من حيث النسبة، وهذا انعكس بمقعد كامل.

ويتميز حزب ميرتس، وكتلته في الكنيست، بأنهما حاضران على الدوام ميدانيا وبرنامجيا، بمعنى أنهما ليسا حركة انتخابات، وهما على اتصال دائم بالشارع. بالإمكان القول إن نوابه رأس حربة في النقاش البرلماني المعارض، وهذا كان من المفروض أن يضمن قوة متزايدة للحزب في كل انتخابات، بين الجمهور الذي يعارض سياسات الحكومة، غير أنه في منطق الساحة الإسرائيلية فإن النتيجة عكسية، بمعنى أن ميرتس لا يحقق الكثير في استطلاعات الرأي، وهذا بتأثير طغيان أجواء التطرف في الشارع الإسرائيلي، إذ أن ميرتس يتبنى أكثر المواقف «يسارية» في الحركة الصهيونية، على الضعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تأكيده على أنه جزء من الحركة الصهيونية تاريخيا، بكل ما تحمله الصهيونية من أسس فكرية.

فعلى المستوى السياسي، يؤيد ميرتس حق تقرير المييرل للشعب الفلسطيني، وأقامة دولته المستقلة على حدود ١٩٦٧، مع تبادل أراضٍ للحفاظ على الكتل الاستيطانية الكبرى، وأن تكون عاصمتان في القدس، كما أكدت هذا زانديبرغ في المقابلة مع صحيفة «يديעות أchronوت، يوم ٩ آذار الجاري، والتي سنستعرض أهم ما ورد فيها هنا.

لكن الحزب يعارض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئين في وطنهم. وكان قد أيد قبل سنوات «عودة رزية» للاجئين، كما ظهر اعلاميا في مفاوضات كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠، وأيضا إبان المحادثات في فترة حكومة إيهود أولمرت، ويعارض ميرتس المشاريع الاستيطانية، بما فيها القدس المحتلة، ويدعو إلى استئثاف وانهاء المفاوضات.

في المقابل، فإن ميرتس يتلأك في التعبير عن موقفه الرافض للحروب التي تشنها إسرائيل، مثل العدوان المتكرر على قطاع غزة، والحرب على لبنان، إذ جاءت مواقفه متأخرة بعض الشيء، ولاحقا كان يطالب بوقف كل واحدة من هذ الحروب، بموازاة كيل اتهامات للجانب الضحية، في الشعبين الفلسطيني والبناني.

ورغم ما في هذا الخطاب من نواقص برؤية فلسطينية وعربية، ورغم تمسك ميرتس بأنه جزء من الحركة الصهيونية، إلا أن هذا الخطاب يعد الأكثر جراءة من بين الأحزاب الصهيونية، ما يردع جمهورا من المؤيدين من حيث المبدأ للح الدولتين عن تأييد ميرتس، خاصة في ظل تنامي الأجواء اليمينية المتطرفة والخطاب العنصري في الشارع الإسرائيلي.

كذلك الأمر في ما يتعلق بالخطاب الاجتماعي، فحزب ميرتس يعد العنوان الأكبر لجمهور مثليي الجنس

حقوق الإنسان، الديمقراطية واليسار

يستهل محرر «ميداه»، زيف ماؤور، مقالته هذه بالإشارة إلى أن صحيفة «مكور ريشون» عقدت، يوم الأحد الماضي، مؤتمرا مشتركا مع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية تحت عنوان «٧٠ سنة من الديمقراطية». وبإستثناء مراسلي الصحيفة، صحافيين آخرين وعدد من مستخدمي الدولة والسياسيين، لم يتحدث في هذا المؤتمر سوى ثلاثة ممثلين من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية فقط. لم يدع إلى هذا المؤتمر أي تنظيم يميني، ولو من باب التوازن، للرد على المواقف اليسارية التي عرضها ممثلو المعهد! كيف يستدل كاتب المقال على «يسارية المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»؟ يوضح قائلا: «تعريفه كذلك، ينبع، بصورة حتمية، من تعريفه (المعهد) لمصطلح الديمقراطية: فههدف «مركز القيم والمؤسسات الديمقراطية»، الذي يشكل درة تاج مشاريع المعهد، هو الدفاع عن الديمقراطية الجوهرية وقيمتها في دولة إسرائيل. تنصب جهود المعهد في تعزيز التزام المؤسسات وصناع القرارات بحماية حقوق الإنسان الحرية والمساواة في دولة إسرائيل»، أي، بكلمات أخرى: يتبنى المعهد التعريف الكاذب والمشوه الذي وضعه اليسار لمصطلح الديمقراطية. فهي ليست آلية لتسيير إرادة المواطنين وترجمتها إلى أعمال وإجراءات سلطوية، وإنما هي الامتثال لمبادئ مجردة تتعلق بحقوق الإنسان تخضع (المبادئ) للتفسيرات الذاتية التي تضعها جهات غير منتخبة، مثل قضاة المحكمة العليا» ويضيف: «جميع النشاطات الواسعة والمتشعبة جدا التي يقوم بها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، في مجالات الإدارة والحكم، الاقتصاد، الدين والدولة، الأمن والاتصال والإعلام، تستمد وقتها من ذلك التعريف المغلوط والمشوه. والمنحاز سياسيا، أيضا ـ لمصطلح الديمقراطية»!

المؤسسات المنحازة سياسيا وطرق مواجهتها

يرى الكاتب أن صحيفة «مكور ريشون» ترزغ في اعتبارها، والاعتراف بها، «وسيلة إعلام جديرة ورمينة في معسكر اليمين الإسرائيلي، ثم يتساءل: «كيف بالإمكان، إن، تفسير قصة الغرام المتواصلة بين هذه الصحيفة والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية»؟ أما الإجابة على هذا السؤال، كما يعرضها محرر موقع

أدى الانسحاب المفاجئ لرئيسة حزب ميرتس زهافا غالثون من المنافسة على رئاسة الحزب، وانسحاب من كان يعتبر المنافس القوي إيلان غيلثون، من المنافسة أيضا، إلى شبه ضمان فوز النائبة عن الحزب تمار زانديبرغ (٤٢ عاما)، حسب الرأي السائد في ميرتس والأوساط الحزبية ووسائل الإعلام، إلا إذا نشأت مفاجأة حتى يوم الانتخابات العامة في الحزب، في نهاية آذار الجاري.

ويخوض ميرتس لأول مرة الانتخابات المفتوحة، على الطريقة الأميركية، كما هو قائم في حزبي العمل والليكود، ولاحقا حزب المفدال، بمعنى فتح باب الانتساب أمام الجمهور الواسع، لغرض المشاركة في الانتخابات الداخلية.

وبلغ عدد المنتسبين ٣١ ألف شخص.

وقد أعلن كل من غالثون وغيلثون انسحابهما من المنافسة بشكل مفاجئ يوم ٦ آذار الجاري. وقالت غالثون إنه بعد الاتصال المباشر مع جمهور المنتسبين توصلت إلى قناة بان الرغبة السائدة هي التجديد، لذا فإن فرصها ليست قوية. أما غيلثون فقد أعلن انسحابه لأسباب صحية في الأسابيع الأخرى، وهو ما منعه من الحرك الانتخابي، إلا أن أيا منهما لم يعلن دعمه لأي من المنافسين الثلاثة الباقين.
فإلى جانب زانديبرغ، ينافس أيضا الناشطان الاجتماعيان على بوسكيلا وأفي دابوش، وهما ليسا من الأسماء المعروفة في الواجهة السياسية لحزب ميرتس، الذي تتنبا له استطلاعات الرأي في العام الأخير تحسین قوته الانتخابية، من ٥ مقاعد اليوم إلى ما بين ٦ و٨ حتى مقاعد.

ميرتس- تاريخ وواقع

تشكل حزب ميرتس قبل انتخابات ١٩٩٢، بتحالف حزبين أساسيين فيه: حزب مبام التاريخي الذي تشكل منذ العام ١٩٤٨، وحركة راتس التي تشكلت في منتصف سنوات السبعين، بانشقاق المماحية شولاميت ألوني عن حزب العمل، والإطار الثالث هو حركة شيوني، التي تحالفت سياسيا مع هذين الطارين، رغم توجهاتها الاقتصادية الصغرية. وحينها حقق ميرتس ٦ مقعدا، إضافة لمقعدين لما كان للكتل الثلاث مجتمعة، قبل تلك الانتخابات.

لكن هذه النتيجة كانت الأكبر التي حققها الحزب، ثم ضعف قليلا في سنوات التسعين. وبعد العام ألفين، بدأ يتراجع بوتيرة أعلى، ووصل إلى أدنى نتيجة له، ٣ مقاعد في انتخابات ٢٠٠٩، حينما كان يرأس ميرتس الوزير الأسبق حايمم أورون، الذي اعتزل بعد عامين من تلك الانتخابات، ولتعود إلى الكنيست مكانه، زهافا غالثون، التي تولت لاحقا رئاسة الحزب، وهي من أبرز قادة الحزب الذين يتمسكون بالخطاب السياسي والاجتماعي، الأكثر جراءة في ميرتس.

ونجحت قيادة غالثون في انتخابات ٢٠١٣ بضمافعة عدد المقاعد لتقفز إلى ٦ مقاعد، والمقعد الأخير تحقق بتأنيقة فائض اصوات. لكن في انتخابات ٢٠١٥، بدا وكأن ميرتس يواجه مأزقا، بالأساس بسبب تحالف «المعسكر

في خطوة كثيفة الدلالة على ما يجري من صراع «هادئ» وتحت السطح» بين قوتين مركزيتين في داخل «البيت اليميني» الإسرائيلي، نشر موقع «ميداه» اليميني (المغرب من الليكود وزعيمه شخصيا رئيس الحكومة بنيامين نتنيهاو) مقالا كتبه رئيس تحرير الموقع، زيف ماؤور، وخصمه لنقد ومهاجمة صحيفة «مكور ريشون» اليمينية المقربة من حزب «البيت اليهودي» والتيار الصهيوني المتدين عامة) ورئيس تحريرها، حجاي سيفال، من خلال الفزز والتمييز بين «يمين قديم»، تمثله «مكور ريشون»، و«اليمين اليهودي» من جهة، و«يمين جديد»، يمثله موقع «ميداه»، ونتنيهاو من جهة أخرى، حسب تشخيص كاتبه وتقييمه.

يمكن الجزم بأن توقيت هذا المقال، الذي يمكن اعتباره استثنائية في هذه الفترة وهذه الظروف، والذي حمل عنوان «هكذا تخرس مكور ريشون اليمين الجديد» (٣/١٣)، لم يأت صدفة، إطلاقا، فإلى جانب ما يطرحه المقال من خلافت واختلافات في الرؤى والتوجهات بين قوتي اليمين المركزيتين المذكورتين، تشكل المنافسة الحزبية ـ الانتخابية بينهما دافعا واضحا لتشركه الآن بالذات، بالنظر إلى الحديث المتزايد عن احتمال إنهاء الحكومة الحالية دورتها والحركات الفعلية الناهبة في اتجاه تبكير موعد الانتخابات البرلمانية في إسرائيل، على خلفية تورط رئيس الحكومة، نتنيهاو، في مخالفات جنائية مختلفة والتصويات التي قدمتها الشرطة بشأن تقديم لوائح اتهام جنائية بحق في ملفين اثنتين حتى الآن، فضلا عن التحقيقات التي ما تزال جارية في ملفات جنائية أخرى، تعتبر أكثر خطورة وأهمية. مما يبرخ هذا التقييم ويؤكد أن الحجة العينية المباشرة لكتابة هذا المقال ونشره الآن تتمثل في خطوة أقدمت عليها صحيفة «مكور ريشون» مؤخرا بالمبادرة إلى عقد مؤتمر مشترك مع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، تحت عنوان «٧٠ سنة من الديمقراطية»، من دون إشراك أي متحدث من اليمين الجديد، فيه. لكن هذا المؤتمر لم يكن التعاون الأول من نوعه، ولا الثاني ولا الثالث حتى، بين هذين المنظمين («مكور ريشون» و«المعهد الإسرائيلي للديمقراطية») اللذين يستبعدان «منظمات يمينية حقيقية ومثليها»، بل سبقه ـ حسبما يسجل كاتب المقال في «ميداه» ـ مؤتمر عقده في الصيف الأخير حول قضايا اقتصادية، وقبله مؤتمر عقد في تموز ٢٠١٥ تحت عنوان «عشر سنوات على الانفصال» (عن قطاع غزة) وغيرهما.

دراسة جديدة وضعها الصحافي وعضو الكنيست السابق نيتسان هوروفيتس:

«إسرائيل تدير ظهرها للعالم». الكنيست يتجاهل القضايا الدولية والسياسة الخارجية!

«في الكنيست لجنة برلمانية مشتركة للشؤون الخارجية والأمنية تكاد لا تبحث في القضايا الدولية والسياسات الخارجية. جرت محاولات عديدة لفصلها إلى لجنتين، واحدة للشؤون الأمنية وأخرى للشؤون الخارجية، لكن الحكومة الإسرائيلية أجهضتها جميعها لأنّ «الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بأذرعها المختلفة وممثليها الكثر، تعتبر نفسها المسؤولة عن القضايا السياسية الدولية أيضا!» على مدى سنوات عديدة أصبح الكنيست . بلجانه ومداولاته . في نظر وزراء الحكومة وحتى موظفيها الكبار ناهيك عن الأجهزة الأمنية بالطبع «مصدر إزعاج» ينبغي تجاهله وتجاوزه! وهو ما يحصل غالبا وباستمرار»



الكنيست، تأثير مقيد.

باستمرار، بما يفرق وزارة الخارجية في أزمة تنظيمية عميقة، تصل حد الانهيار، ليس وليد الصدفة إطلاقا، بل هو «نتيجة نهج مرسوم ومتعمد، نشهد تفاقمه الحاد في السنوات الأخيرة بشكل خاص، ليس فقط من خلال عدم تعيين وزير خارجية بوظيفة كاملة ومستقلة (رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو هو الذي يشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة الحالية)، وإنما من خلال انتزاع مجالات سياسية مركزية من يدي هذه الوزارة وإيكاها لجهات وأذرع حكومية أخرى!

الإخفاق التشريعي

علارة على كل ما ذكره آنفا، يشير هوروفيتس إلى إخفاق الكنيست في تشريع أية قوانين تنظم مجال السياسة الخارجية وعمل وزارة الخارجية، بما يتلاءم مع مشكلات الدولة واحتياجاتها، مثلما حصل ويحصل في برلمانات دول ديمقراطية عديدة. ويعرض هوروفيتس للمبادرات العديدة التي قادها أعضاء كنيست مختلفون لسن مثل هذه القوانين، وكان آخرها في العام ٢٠١٤، وكان هو شخصيا شريكا بها. محاولة لسن قانون يعرف وزارة الخارجية الإسرائيلية بأنها «الجسم الحكومي المركزي المسؤول عن صياغة، بلورة وتنفيذ السياسة الخارجية والدبلوماسية» ويحدد صلاحيات هذه الوزارة والعلاقة بينها وبين الوزارات والأذرع الحكومية الأخرى في هذا المجال، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب معارضة الحكومة لها والعمل الحثيث على إجهائها.

نشاط الكنيست على الصعيد الدولي

يوضح هوروفيتس أن نشاط الكنيست في المجال الدولي يجري من خلال إطارين أساسيين: ١. مجموعات الصداقة مع برلمانات مختلفة في العالم - مهمتها دفع وتطوير العلاقات بين إسرائيل ودول العالم المختلفة، وخاصة مع برلماناتها وبرلمانياتها؛ ٢. وفود إلى مؤتمرات برلمانية دولية - تمثيل الكنيست في مؤتمرات عديدة «إيصال صوت إسرائيل إلى المنتديات الدولية». لكن هوروفيتس، الذي أشغل عضوية عدد من هذه المجموعات وشارك في عدد من هذه المؤتمرات، كما يقول، يؤكد أن جزءا كبيرا من هذه المجموعات قائم على الورق فقط، وبعضها القليل يعمل بصورة خجولة جدا، وذلك «نتيجة الأهمية المتدنية جدا التي يوليها الكنيست للقضايا الدولية».

الميزانية الإسرائيلية المخصصة للمساعدات الخارجية لا تزيد عن ٠.٧٪ من إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي، بينما تقضي المعايير المعمول بها في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بتخصيص ما لا يقل عن ٠.٧٪ من الناتج القومي للدولة. أي، عشرة أضعاف الميزانية التي ترصدتها إسرائيل لهذا الغرض. علاوة على هذا، حتى «هذه الميزانية المئيرة للخلج، تواجه صعوبة كبيرة في اقتطاعها، من خلال استخدام مبررات وأعداء نفعية مختلفة - أمنية وسياسية»!

رقابة برلمانية ضعيفة على وزارة ضعيفة

يمثل القصور البرلماني في مجال السياسة الخارجية «التعبير الأكثر حدة عن ضعف الكنيست مقابل الحكومة». ورغم أن نظام الحكم في إسرائيل يعتبر «برلمانيا» ومنح الكنيست أولوية في تجسيد السيادة الإسرائيلية، إلا أن هذا صحيح عشية مواسم الانتخابات وفي الأزمات السياسية - الحزبية الحادة فقط. فمنذ لحظة تشكيل الحكومة، عقب أية انتخابات برلمانية، يخلي الكنيست مكانه الريادي، بصورة اتوماتيكية، ليسلك «الائتلاف الحكومي» (الحكومة) بدفة القيادة، بينما ينتقل الكنيست إلى المقعد الخلفي، يحتمك لرغبات الحكومة ويمتثل لإرادتها، سواء في مهمات التشريع القانوني أو في وضع ورسم السياسات. لكن الكنيست لا يقف عند هذا الحد من «التنازل» لصالح الحكومة، بل يتعداه إلى «التخلي عن إحدى وظائفه الأساسية في مراقبة عمل الحكومة، ضبطها وموازنتها، ليس في المجالات الأمنية فقط، وإنما في كل المجالات الأخرى أيضا، وذلك خلافا لأداء برلمانات عديدة جدا في الدول الديمقراطية. مع استمرار هذا الوضع وتكرسه على مدى سنوات عديدة، أصبح الكنيست - بلجانه ومداولاته - في نظر وزراء الحكومة، وحتى موظفيها الكبار، ناهيك عن الأجهزة الأمنية بالطبع، «مصدر إزعاج» ينبغي تجاهله وتجاوزه! وهو ما يحصل غالبا وباستمرار. على خلفية هذه الصورة، تضاف إلى حقيقة ضعف الرقابة البرلمانية، بل اندماها في كثير من الحالات، حقيقة أخرى تتمثل في كون وزارة الخارجية الإسرائيلية «إحدى الوزارات الأضعف في الحكومة الإسرائيلية»، وهو ما يتجسد بصورة أساسية في «المكانة المتدنية التي تحظى بها طواقم وزارة الخارجية وممثليها الدبلوماسية، إلى جانب افتقار السياسة الخارجية الإسرائيلية لأية مبادئ توجيهية واضحة». يؤكد هوروفيتس أن هذا الوضع «الأخذ في التدهور

في القضايا والشؤون التي لا تقع ضمن صلاحياتها المباشرة، ومنها تلك التي تقع ضمن مسؤولية وزارة الخارجية بالطبع»!

افتقار القضايا الخارجية للوزن السياسي الداخلي

بكون الكنيست حلقة سياسية - حزبية، يعتقد أعضاء الكنيست والسياسيون الإسرائيليون من مختلف الأحزاب والمعسكرات السياسية أن القضايا الخارجية غير المرتبطة، ارتباطا مباشرا، بالصراع الإسرائيلي - العربي والقضايا الإقليمية، الشرق أوسطية، لا تشكل جزءا جديا من جدول الأعمال السياسي - الحزبي في إسرائيل ولا جزءا من الاعتبارات الانتخابية؛ ولهذا، نادرا جدا ما يتعامل أعضاء الكنيست مع هذه المواضيع (الخارجية) ويبحثون فيها من منطلق سياسي أو في نطاق أنشطة أحزابهم السياسية. ففوق هذا، ونظرا لافتقار القضايا الدولية - الخارجية لأية أهمية حزبية - انتخابية، في نظر الغالبية الساحقة من أعضاء الكنيست، ففي المرات النادرة جدا التي تُطرح فيها قضية دولية للبحث في إطار برلماني ما، أيا كان، يجري «إلباسه» أو «ربطه» بقضايا تحتل موقعا مركزيا على جدول الأعمال الإسرائيلي العام، مثل: الأمن، الشرق الأوسط، الإعلام أو اليهود في الخارج.

يعيد هوروفيتس سبب هذا الحال إلى نظرة إسرائيل المتعاضدة، الرسمية والجمهورية، إلى العالم بوصفه «عدوا» («العالم كله ضدها») لا يستحق الاهتمام وتعتبر القضايا الدولية غير المتعلقة بإسرائيل، بصورة مباشرة وواضحة، «مشاكل أغير» لا تستحق صرف جهد في متابعتها، بحثها ومعالجتها، ويضيف: إسرائيل لا تشهر، حقا، بأنها «جزء من المجتمع الدولي»، ليس فقط لأن «العالم معاد لها»، ظاهريا، وإنما أيضا لأنها تبت، بنفسها وباستمرار، رسائل مفادها أنها غير معنية بذلك إطلاقا.

أحد النماذج الأكثر تعبيراً عن هذا الحال هو مسألة المساعدات والتنمية الدوليتين، والتي تعتبر أحد المعايير الأبرز لمدى تداخل الدول والتزامها حيال العالم والمجتمع البشري. وفي هذا المجال، «تتبع إسرائيل في مرتبة مثيرة للخلج، الأخيرة، خلف جميع الدول المتطورة»، ذلك أن المساعدات الخارجية تشكل مساحة واسعة والأنشطة الرامية إلى دعم دول نامية ومساعدتها على مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، مثل التاهيل المهني، المعونات الإنسانية في أعقاب كوارث طبيعية، عمليات الإنقاذ، الخدمات الطبية وشطب الديون.

والأذرع السلطوية المختلفة ذات العلاقة، المباشرة أو غير المباشرة، بأنشطة دولية، وهي التي تضع جدول الأعمال وسلم الأولويات في السياسات الخارجية. ولهذا كله، فهي «جسم برلماني وسلطوي على درجة فائقة من الأهمية والحيوية». أما الكنيست الإسرائيلي، فهو «أحد البرلمانات القليلة جدا في العالم التي ليس فيها لجنة خاصة ومتخصصة بالشؤون الخارجية»، صحيح أن في الكنيست «لجنة هامة» تسمى «لجنة الشؤون الخارجية والأمنية» (كان هوروفيتس نفسه عضوا فيها خلال الفترة التي أشغل فيها عضوية الكنيست)، لكن «يمكن الجزم، من تجربتي الشخصية ومن جميع المحادثات العديدة التي أجريتها حول الموضوع، بأن القضايا الخارجية والسياسات الخارجية هي الموضوع الأخير والهامشي في سلم اهتمام هذه اللجنة ونادرا جدا ما يطرح على بساط بحثها»، كما يؤكد هوروفيتس ويتساءل: كيف يمكن لدولة مثل إسرائيل، يعتمد اقتصادها على التصدير إلى الخارج، ترى أهمية كبيرة في العلاقة مع المجموعات اليهودية في مختلف أنحاء العالم، جزء كبير من مواطنها هاجر إليها من دول أخرى عديدة وهي دولة هجرة بامتياز، أن تبدي مثل هذا التجاهل العميق للقضايا الدولية العامة وأن لا تُفرد لها أي حيز، على الإطلاق تقريبا، في عمل برلمانها؟

على خلفية واقع احتلال القضايا الأمنية حمصة الأسد في «القضايا الدولية، بما فيها مسائل هامة وحساسة جدا مدرجة على جدول الأعمال الدولي لكنها خارج مجال الاهتمام المباشر في الحلية السياسية - الحزبية الإسرائيلية، مغيبة عن البحث والنقاش في الكنيست، تماما تقريبا؛ لا في لجنة الشؤون الأمنية والخارجية التابعة للكنيست، ولا في أية لجنة أخرى أو في أي نشاط يجري في الكنيست، سواء في الهيئة العامة، في التشريعات أو في المؤتمرات واللقاءات الجماهيرية التي تعقد في الكنيست»، لكن الأخطر في هذا السياق، كما يقول هوروفيتس، هو «الغياب البرلماني البارز في كل ما يتصل بالسياسات الإسرائيلية الخارجية، إذ نادرا جدا ما يبحث الكنيست في التوجهات والخطوط الأساسية في السياسة الخارجية، بل في ما إذا كانت ثمة سياسة خارجية إسرائيلية بلورة ومنهجية وما هي هذه السياسة». التام تقريبا، عن حلبة التفكير، البحث والتخطيط، القرار والحسم، في القضايا الدولية - ترسم «صورة لواقع تيمس في مسالتين بارزتين: مكانة الكنيست المتدنية مقابل الحكومة (السلطة التنفيذية) وتجاهل السلطات السياسية الرسمية الإسرائيلية الدائم للقضايا الدولية».

تعرض الدراسة لبعض الجوانب الأساسية في عمل الكنيست، ذات التأثير المباشر على الاهتمام المتدني جدا بالقضايا الدولية، أبرزها: انعدام لجنة خاصة للشؤون الخارجية والإشكالية التي يطوي عليها «دمج القضايا الخارجية في لجنة مشتركة للشؤون الأمنية والخارجية»؛ الواقع السياسي الإسرائيلي الذي يقيم وزنا ضئيلا للقضايا الخارجية في ظل هيمنة القضايا الأمنية ومركزيتها؛ ضعف الرقابة البرلمانية على وزارة الخارجية الإسرائيلية والإخفاقات المتكررة والمتواصلة في تعزيز مجال السياسة الخارجية، خلال تشريعات قانونية.

انعدام لجنة خاصة للشؤون الخارجية

تشكل «لجنة الشؤون الخارجية» في غالبية البرلمانات في العالم إحدى اللجان البرلمانية الأكثر أهمية وقيمة، عادة، ولذا «هي من أكثر اللجان المطلوبة التي يرغب البرلمانيون في عضويتها». فهي تبحث في القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية، يترأسها سياسيون من أبرز وأرفع البرلمانيين، تستضيف في أبحاثها ومناقشتها ضيوفا أجانب من أعلى المستويات وتجري جولات عديدة في مناطق مختلفة من العالم، وهي اللجنة التي تتولى، في الدول الديمقراطية، مسؤولية مراقبة عمل وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية في العالم، فضلا عن مراقبة عمل المؤسسات

تحليلات إسرائيلية: إقالة تيلرسون تُفرج نتانياهو!

إسرائيليين عديدين استخف تيلرسون بالوزارة التي تولاه، ووافق على تقليصات كبيرة في ميزانية وزارة الخارجية، وامتنع عن إجراء تعيينات في مناصب رئيسية وتسبب بمغادرة مسؤولين كبار آخرين. والدبلوماسيون الأميركيون في اتفاق نادر مع مؤيدي إسرائيل، وبينهم الثري شلدون أدلسون، لن يذرفوا دمعه على ذهابه. وأضاف كاتب التحليل: في المقابل يبدو بومبيو على نفس الموجة مع الرئيس على الصعيد الشخصي وإن لم يكن ذلك دائما على الصعيد الدولي. وبخلاف تيلرسون الذي كان غريبا في واشنطن ولا يعرف أسلوب تصرفها، شغل بومبيو منصب عضو في مجلس النواب عن ولاية كنساس خلال السنوات الست التي سبقت تعيينه، وهو محبوب ومقبول في الكونغرس، وخصوصا في كتلة الجمهوريين. من ناحية ثانية، تشير إقالة تيلرسون إلى تخلي ترامب المستمر عن الأشخاص الذين يمثلونهم في الدبلوماسية، وعلى ضوء لاهواء الرئيس.

رحب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو بتعيين مايك بومبيو في منصب وزير الخارجية الأميركي. وقال نتانياهو في بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة إنه خلال لقاءات مع بومبيو أعجب كثيرا بقدراته وبخبرته، وأكد أنه سيعمل جدا معه أيضا في منصبه الجديد. وكانت عدة تحليلات إسرائيلية أشارت إلى أن قيام الرئيس الأميركي دونالد ترامب مؤخرا بإقالة وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون واستبداله برئيس السبي أي. إيه. مايك بومبيو، أبعج حكومة إسرائيل ومؤيديها، نظراً إلى أن تيلرسون يعتبر غير متعاطف مع إسرائيل بينما يعد بومبيو نصيراً متحمساً لها. وقد سعى تيلرسون للمحافظة على الاتفاق النووي مع إيران، بينما يسيطر بومبيو نتانياهو وترامب مطالبتهما بتعديل الاتفاق أو القضاء عليه. كما أن تعيين جينا هاسبل مكان بومبيو يمكن أن يبدو مفيداً، فهي كانت مسؤولة خلال سنوات طويلة عن الحرب السرية والسوداء ضد الإرهاب، واتهمت أيضاً بالسماح بتعذيب المخربين من الإسلاميين المتطرفين.

وجاء في أحد هذه التحليلات، منذ البداية شكل تيلرسون وترامب ثنائيين غير ناجحين. لكن خطة تيلرسون الكبرى أنه لم ينجح في تملق ترامب كما يجب، ولقد تعرض بسبب ذلك إلى سلسلة لا نهاية لها من الإهانات من البيت الأبيض. مع ذلك ليس ترامب فقط له ملاحظات ضد تيلرسون. فقد اقتعد وزير الخارجية إلى الكاريزما التي تدفع الناس إلى الاستماع له، وبسرعة فهم سياسيون أجانب أن وزير الخارجية لا يتحدث دائما باسم رئيسه، ومثل وزراء خارجية

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

اليهود العرب

صدر عن «مدار»

الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيد

قراءة ما بعد كولونيالية

في القومية والديانة والإثنية

يهودا شنهاف شهرباني

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

ارتفاع بنسبة ٤٪ في ديون العائلات

قال تقرير جديد لبنك إسرائيل إن إجمالي ديون العائلات سجل في العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٤٪ عما كان في العام الذي سبق- ٢٠١٦. وحسب التقديرات- فإن حجم ديون العائلات، من دون القروض الإسكانية، بلغ مع نهاية العام الماضي قرابة ١٦٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل حاليا أكثر من ٤٦ مليار دولار. إلا أن نسبة ارتفاع الديون في العام الماضي، ٤٪، كانت أقل من الارتفاع السنوي بـ ٦٪ الذي شهدته كل واحدة من السنوات الأربع التي سبقت، وحسب التقرير، فإن العائلات لم تعد تنسحب إلى تقليص الديون في الحسابات الجارية، بفعل نسبة الفوائد المنخفضة نسبيا. وإسرائيل واحدة من الدول القلائل، التي تعتمد نظام «المابنس» (سليبي) في الحسابات الجارية، بحيث يظل زبون البنك بحجم اعتماد ثابت في حسابه، يسمح له بأن يكون حسابه مدينا دائما، بموجب حجم راتبه أو رواتب العائلة في الحساب الواحد، وقدرة العائلة على التسديد.

وكان بنك إسرائيل قد حذر، في تقرير سابق، من الارتفاع المستمر في حجم ديون العائلات، إذ ارتفع حجم الديون منذ العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٦، بنسبة ٥٠٪. والعامل الأكبر لارتفاع ديون العائلات في السنوات الأخيرة، هو القروض لشراء السيارات الجديدة، التي سجلت في العام ٢٠١٦ ذروة، وتجاوز عدد السيارات ٣٠٠ ألف سيارة، وانخفض العدد بنحو ١٪ في العام الماضي.

وقد أصدر بنك إسرائيل تعليمات تقضي بتشديد شروط الحصول على قروض للسيارات، وخاصة إجراء تحليلات أدق لمخاطر قروض السيارات، تحسبا لنشوء فقاعة قروض سيارات تنعكس سلبا على استرداد القروض من الجمهور. ومن بين ما طلبه البنك المركزي اعتماد ٢٠٪ من تقدير تخمين سعر السيارة لدى بيعها، للأخذ بالحسيان قدم السيارة حتى بيعها، أو تراجع قيمتها لأسباب كهذه أو تلك.

ويشار إلى أنه في السنوات القليلة الأخيرة، تعمل الكثير من المؤسسات المالية التجارية، وأولها البنوك وشركات بطاقات الاعتماد، ثم شركات التأمين، على تقديم قروض، بشروط متنوعة، وفي فترات عديدة تكون منافسة شديدة على الفوائد البنكية، وهذا ما لعب دورا في الارتفاع الحاد في ديون العائلات في السنوات الأخيرة، إلى جانب ارتفاع حجم القروض الإسكانية بفعل ارتفاع أسعار البيوت.

وقد عبر البنك عن قلقه من زيادة قروض العائلات لفرص شراء السيارات، إذ بلغت نسبة التمويل بالقروض إلى ١٠٠٪ من سعر السيارة، ما شجع الجمهور على شراء سيارات جديدة، خاصة ذات المحركات الصغيرة، والاقتصادية في حرق الوقود، ما يقلل من مصروف السيارات على مستوى الوقود وأيضا الصيانة. ويرى خبراء أن هذه الديون قد تشكل لاحقا أزمة اقتصادية، في حال عادت الفائدة البنكية إلى مسار الارتفاع، إذ أنها مجمدة عند نسبة (٠٫٢٠٪ كفاءة أساسية منذ ٣٧ شهرا، ويحذر الخبراء من أن ارتفاع حجم الديون مع ارتفاع الفائدة، قد يزيد من نسبة عدم تسديد الالتزامات.

قانون جديد يقيد حجم الدفع نقدا

أقر الكنيست بالقراءة النهائية قانونا يفرض قيودا على حجم الدفع نقدا، لدى إبرام الصفقات، وبحسبه سيكون المبلغ الأقصى، الذي من الممكن دفعه نقدا في صفقة تجارية واحدة، هو ١١ ألف شيكل، ما يعادل حاليا ٣١٨٠ دولارا، بدلا مما أزدته الحكومة، ٨ آلاف شيكل (٢٣١٠ دولارا)، وهذا كحل وسط مع ممثلي المتدينين المترددين، الحريديم، الذين تنتشر في مجتمعهم ظاهرة «الاقتصاد الأسود»، خارج السجلات الرسمية.

أما في القطاع الاقتصادي، فإن الصفقة الأكبر للدفع نقدا، ستكون ٥٠ ألف شيكل، ما يعادل ١٤٤٩٠ دولارا، وإذا كان الفرد سائحا من الخارج، يجوز له الدفع نقدا حتى مبلغ ٢٥ ألف شيكل (٧٢٤٥ دولارا).

وتحاول الحكومة الإسرائيلية منذ ثلاث سنوات الدفع بهذا القانون، تجاوبا مع متطلبات عالمية، خاصة من الهيئات الدولية التي تكافح عمليات تبييض الأموال. ويرى خبراء أن الدفع نقدا هو أساس للاقتصاد الأسود، والتهرب الضريبي، وأيضا لعالم الجريمة. ولكن من كان يعيق هذا القانون في السنوات الأخيرة، كما ذكرنا، هم المتدينون المترددين الحريديم، كي لا يكون القانون عائقا أمام «الاقتصاد الأسود» السائد في مجتمعهم. وحسب تقديرات شبه رسمية، فإن ما بين ٢٠٪ إلى ٢٢٪ من الناتج الإسرائيلي، هو اقتصاد أسود، ويسبب ذلك تخسر خزينة الضرائب ما يعادل ٥٠ مليار شيكل سنويا، وهذا يعادل ١٤٫٦٩ مليار دولار. كما أن ٥٪ من الناتج العام هو من الجريمة المنظمة، ومن عالم الجريمة بشكل عام.

ويقول تقرير لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة إن إسرائيل من أكثر الدول استخداما للدفع نقدا بالأوراق النقدية، مقارنة مع باقي الدول الأكثر تطورا في العالم. ففي السويد مثلا فإن حجم الدفع نقدا بالأوراق النقدية يعادل ١٧٪ من الناتج العام، وفي الدانمارك- ٣٪، وفي بريطانيا- ٣٫٣٪، وفي إسرائيل- ٥٫٣٪.

وحسب سلسلة تقارير، فإنه لدى الحريديم تتسع باستمرار ظاهرة «الاقتصاد الأسود»، وهي ميزانيات ضخمة يتلقاها الحريديم من مصادر خارجية خاصة بهم، ومنها يديرون معاهد ومؤسسات تدفع الرواتب نقدًا، بعيدا عن سلطة الضريبة. وهذا يشكل خاص منتشر لدى الطوائف الغربية (الأشكناز)، والأكثر بين طائفة ساتمر، التي لا تعترف بإسرائيل رسميا، ويقدر عدد أبنائها بحوالي ٧٪ من إجمالي عدد الحريديم.

قال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن عدد السياح في الشهرين الأولين من العام الجاري بلغ ٥٥٦ ألف سائح، زيادة بنسبة ٢٥٪ عن ذات الفترة من العام الماضي، الذي سجل ذروة غير مسبوقه بدخول ٣٫٦٦ملايين سائح؛ زيادة بنسبة ٢٥٪ عن العام الذي سبق ٢٠١٦

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال المرتبة الأولى من حيث عدد السياح القادمين في الشهرين الأولين من هذا العام، إذ ارتفع عدد السياح منها بنسبة ٢٦٪، في حين شهد عدد السياح من بولندا ارتفاعا بنسبة ١٧٠٪ وغالبا هي سياحة دينية، كما سجل عدد السياح من السويد ارتفاعا بنسبة ٨٧٪، ومن إيطاليا بنسبة ٥٠٪.

وكما ذكر، فقد سجل العام الماضي ٢٠١٧ ذروة غير مسبوقه، بدخول ٣٫٦٦ مليون سائح، زيادة بنسبة ٢٥٪ عن العام ٢٠١٦، وكانت الذروة السابقة قد تم تسجيلها في العام ٢٠١٠، حينما وصل إلى البلاد ٣٫٤٦ مليون سائح، ومن بعدها بدأ الانهيار في أعداد السياح، بداية بسبب الأوضاع الإقليمية، التي انعكست سلبا على السياحة إلى البلاد، كون أن المجموعات السياحية الكبرى تنظم جولات لعدة دول في مسار سياحي واحد، ولاحقا بسبب الحرب على غزة في العام ٢٠١٤، وتأثيرها امتد أيضا للعام ٢٠١٥، الذي شهد هبة فلسطينية في القدس وال الضفة المحتلتين.

وحسب تقرير مكتب الإحصاء، فإن ١٩٫٥٪ من السياح في العام الماضي (٧٠٠ ألف) كانوا من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه زيادة بنسبة ٢١٪ عن عدد السياح الأميركيين في العام ٢٠١٦، ونسبة عالية منهم هم من السياح اليهود.

وحلت روسيا في المرتبة الثانية، التي وصل منها ٣٠٧ آلاف سائح (٨٫٥٪)، وهذه زيادة بنسبة ٢٦٪ عن العام ٢٠١٦.

وحلت فرنسا في المرتبة الثالثة، التي وصل منها ٢٨٤ ألف سائح، على الرغم من أن الزيادة الحاصلة في عدد السياح الفرنسيين، ٨٪، أقل بالثلث من نسبة الزيادة العامة، وكانت ألمانيا في المرتبة الرابعة، بوصول ٢٠٢ ألف سائح، زيادة بنسبة ٣٤٪ عن العام ٢٠١٦، وكانت في المرتبة الخامسة بريطانيا، التي وصل منها ١٨٤ ألف سائح، زيادة بنسبة ١٠٪ عن العام الذي سبق.

ومن أبرز الدول، التي وصل منها سياح في العام الماضي، كانت أوكرانيا- ١٣٧ ألفا، ثم الصين- ١٠٥ آلاف، والصين هي دولة هدف لدى وزارة السياحة الإسرائيلية، ثم إيطاليا- ٩٣ ألف سائح، وبولندا- ٨٥ ألف سائح، وكندا- ٧٥ ألف سائح.

وحسب مكتب الإحصاء المركزي، فإن ٥٩٪ من السياح زاروا البلاد لأول مرة، و٢٥٪ قالوا إن زيارتهم لأسباب دينية، و٢٣٪ آخرون قالوا إن السبب زيارة دينية ونزهة في آن واحد، و ١١٪ للترفيه. بينما ٢٤٪ من السياح لغرض التواصل العائلي والأصدقاء، فيما ١١٪ جاؤوا لأغراض العمل. وكان ٣٠٪ من إجمالي السياح قد زاروا البلاد ضمن مجموعات منظمة، و٦٤٪ بشكل مستقل، فيما ٦٪ من خلال شراء رزمة سياحية.

وأقام ٦٣٪ من السياح في فنادق، و١١٪ لدى أقارب وأصدقاء، و٧٪ في بيوت مستأجرة، و١٪ في أديرة، وعمل مكتب الإحصاء المركزي على توزيع السياح بحسب الانتماء الديني، إذ بلغت نسبة السياح المسيحيين ٥٤٪، ونسبة ٢١٫٧٪ يهود، والباقي من ديانات أخرى، من دون أن توضح نسبة السياح المسلمين، وذكر المكتب أن

إعداد: براهيم جرابسي

ارتفاع أعداد السياح بنسبة ٢٥٪ بعد ارتفاعهم بنسبة مماثلة في العام الماضي

العام ٢٠١٧ سجل ذروة جديدة في عدد السياح: ٣٫٦٦ مليون سائح* الذروة السابقة كانت في العام ٢٠١٠ بدخول ٣٫٦٦ مليون سائح



السياحة الاسرائيلية، صمود قياسي.

٢٥٪ من إجمالي السياح كانوا مسيحيين لسياحة دينية. وقال وزير السياحة الإسرائيلي ياريف ليفين إن السياحة دفقت على الاقتصاد الإسرائيلي في العام الماضي ٢٠ مليار شيكل، وهو ما يقارب ٨٫٥ مليار دولار، وفق سعر الصرف الحالي (٣٫٤٥ شيكل للدولار). في حين قال مدير عام الوزارة أمير هاليفي إن تسجيل الذروة الجديدة تابع من حملة إعلامية وتسويقية متطورة، وبما يلائم المنافسة مع السياحة العالمية.

التضخم المالي يفاجئ مرة أخرى ويرتفع في شباط بنسبة (٠٫١٠٪)

التضخم المالي في شباط يسجل عادة تراجعاً بفعل الأسعار الموسمي

رغم الارتفاع فإن التضخم ما زال بعيداً عن الحد الأدنى المطلوب للأهداف الاقتصادية الإسرائيلية

يلجم احتمالات ارتفاع الفائدة البنكية، إلى جانب استمرار وتيرة التضخم المالي المنخفضة. ويتوقع كلاين أن يغير بنك إسرائيل المركزي توجهه بالنسبة للفائدة البنكية في هذا العام، إذ قال إن أحد أعضاء لجنة تحديد الفائدة الستة كان قد طلب، في اجتماع اللجنة الأخير، رفع الفائدة إلى مستوى ٠٫٢٥٪. إذ حسب رأيه ليس صحيحا أن يبقى مستوى الفائدة مرتبطا بوتيرة التضخم المالي، وحسب كلاين فإن هذا التوجه قد يلقى تزايدا في بحر العام الجاري، ما ينهيه عند فائدة بمستوى ٠٫٢٥٪. يذكر أن بنك إسرائيل كان قد توقع عودة الفائدة إلى مسار الارتفاع في نهاية العام الماضي، ثم نقل توقعاته إلى الربع الأخير من العام الجاري، ولكن حسب تقارير أخرى، فإنه طالما أن التضخم لا يصل إلى منتصف الهدف السنوي، بمعنى ١٫٥٪، فإن الفائدة قد تبقى عند مستواها المتدني.

السقف الذي وضعته السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في سنوات اللين على أن يتراوح التضخم سنويا ما بين ١٪ إلى ٣٪، إلا أن العام الأخير الذي سجل تضخما في هذا المجال، كان العام ٢٠١٣، لتتبعه ثلاث سنوات مما يسمى «التضخم السليبي»، بمعنى تراجع التضخم كما ذكر. وكان التضخم قد سجل، في العام الماضي ٢٠١٧، ارتفاعا بنسبة ٠٫٢٪، وهو الارتفاع الأول بعد ثلاث سنوات متتالية، سجل فيها التضخم تراجعات، كان أعلاها في العام ٢٠١٥ حينما تراجع بنسبة ٠٫١٪، بينما تراجع في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٦ بنسبة ٠٫٢٪ في كل واحد من العامين.

هذا وأبقى بنك إسرائيل المركزي الفائدة البنكية عند مستواها الذي يلامس الصفر، (٠٪، للشهر الـ ٣٧ على التوالي، ولا يبدو أن الفائدة ستعود إلى مسار الارتفاع في الأشهر القليلة المقبلة. وقالت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ إن ارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار

انخفاض أسعار الخضراوات بنسبة ٢٢٪. كما أن أسعار الملبوسات والأحذية سجلت تراجعا بنسبة ٤٫٦٪، بعد أن كانت قد تراجعت بنسبة ٨٫٨٪ في الشهر الأول من هذا العام، وهذا ليس فقط ناجما عن تراجع أسعار موسمي، وإنما انعكاس للأزمة الكبيرة التي يواجهها هذا القطاع منذ بدء موسم الشتاء، إذ أن حالة الطقس الدافئة في أشهر الشتاء منعت بيع قسم كبير من المخزون الشتوي، مما تنسب بخسائر كبيرة لهذا القطاع. وبدأ الحديث في الأسابيع القليلة الماضية عن احتمال البدء بموجات فصل من العمل، لتقليص النفقات، بعد أن أقدمت بعض الشبكات على اغلاق فروع لها.

ويقول الخبير الاقتصادي عوفر كلاين إن التضخم المالي في إسرائيل هو من الأدنى عالميا بين الدول المتطورة. وتوقع أن يشهد التضخم تقلبات عدة هذا العام، على أن ينتهي العام كله بتضخم بنسبة ٠٫٨٪، ويبقى أقل من

سجل التضخم المالي في إسرائيل خلال شهر شباط الماضي ارتفاعا بنسبة (٠٫١٠٪، وهو مخالف لكل التوقعات، إذ إن التضخم المالي في مثل هذا الشهر، على الأقل منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، يكون «سليبا» بفعل تراجع الأسعار الموسمي، وبذلك يكون التضخم قد تراجع منذ مطلع العام بنسبة ٠٫٣٠٪، وارتفع في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ٠٫٣٠٪. وقد فاجأ التضخم مرتين في الأشهر الثلاثة الأخيرة، بعد أن سجل في الشهر الأخير من العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٠٫٤٠٪، رغم أنه تقليديا في مثل هذا الشهر من كل عام، فإن التضخم إما يتراجع، أو يبقى عند صفر بالمتة. وفي ما يتعلق بشهر شباط، للمقارنة، تراجع التضخم في العام ٢٠١٦ بنسبة ٠٫٣٠٪، وفي العام ٢٠١٥ بنسبة ٠٫٧٠٪، وبقي عند صفر بالمتة في عدد من السنوات السابقة.

وحسب تقرير مكتب الإحصاء المركزي، فإن التضخم تأثر من ارتفاع أسعار الفواكه الطازجة بنسبة ١٠٪، رغم

كلفة المعيشة في إسرائيل أعلى مما سبق

***هل تذكرن حملة الاحتجاجات الشعبية في العام ٢٠١١؟ منذ ذلك الحين ارتفعت كلفة المعيشة**

في إسرائيل بنسبة ٢٥٪ مقارنة بمعدلها في دول منظمة OECD* لماذا فشلت المعركة ضد غلاء المعيشة؟*

أكثر تعقيدا، ومن الواضح، على سبيل المثال، أن وتيرة التضخم ستكون أسرع، والفائدة ستكون أعلى، وعلى الرغم من هذا، فإنه مع الأخذ بعين الاعتبار الشيكال القوي، فإن لغز غلاء المعيشة في إسرائيل يبقى مفتوحا، فلماذا أسعار الخضراوات والفواكه في إسرائيل أقل كلفة بنسبة كبيرة مقارنة مع أوروبا، بينما الخبز والأجبان أعلى بكثير، وبعشرات النسب؟ ولماذا مكافحة كل الحكومات منذ العام ٢٠١١، وبصخب إعلامي كبير، فشلت المرة تلو المرة؟.

إن أحد الأسباب هو ضريبة القيمة المضافة، فالنسبة المفروضة في إسرائيل، ١٧٪، هي أيضا على المواد الغذائية. وفي الدول الأعضاء في OECD، تتمتع المواد الغذائية بضرعية قيمة مضافة بنسب أقل، وحتى صفر بالمئة، والإعفاء الضريبي يؤثر طبيعيا الحال على مستوى الأسعار، فانظروا أسعار الخضراوات والفواكه المعفية من ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل، فهي أقل كلفة من الكثير من الدول.

كذلك فإن أصنافا من سلة المشتريات والخدمات التي عليها ذات نسب الضرائب تقريبا، قريبة من المعدل في OECD، مثل الملبوسات والأحذية، وخدمات مختلفة، السبب الثاني هو الاحتكار في إصدار شهادات الحلال، فمتطلبات الحلال تزداد تشددا من عام إلى آخر، وهذا يرفع أسعار المواد الغذائية، ومن أجل الإثبات غير المباشر لهذا، يكفي أن ننظر إلى أسعار الخضراوات والفواكه، فهي كما هو معروف معفية من «ضريبة الحلال»، ولهذا فإنها أرخص نسبيا.

والتلخيص بأئس، في العام (٢٠١١)، عام الاحتجاجات الشعبية، كان مستوى الأسعار في إسرائيل تقريبا متشابها للمعدلات في الدول الأعضاء في منظمة OECD. والآن هو أعلى بأكثر من ٢٠٪ من المعدل القائم في OECD. وبذا فشلت حكومات الليكود، الواحدة تلو الأخرى، في مكافحتها لغلاء المعيشة.

(*) محلل اقتصادي، عن «يديعوت أحرونوت»

بقلم: سيفر بلوتسكرك (*)

بعد سبع سنوات من نصب الخيام في جادة روتشيلد في تل أبيب في العام ٢٠١١، وبعد سبع سنوات من الكفاح المتواصل ضد غلاء المعيشة، الذي خاضته الحكومات ووزراء المالية، فإن إسرائيل بقيت دولة ذات كلفة معيشة عالية، كما كانت. ولذلك أكثر، فإنها بانبت ذات كلفة معيشة أعلى مما سبق.

وهذا الاستنتاج قائم على أساس ما ظهر في التقارير الأخيرة لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، التي تقارن بين مستويات الأسعار لسلة منتجات وخدمات في عشرات الدول المشاركة في المشروع العالمي، لقياس مستوى المعيشة الفعلي، بمقاييس القوة الشرائية المحلية.

وقد كانت أسبوعية «كونوميست» البريطانية من الأوائل، الذين نشروا «مقياس القوة الشرائية»، متعدد الدول، الذي بدأ يقارن الأسعار بالدولار لساندويش الهامبرغر التقليدي لشركة «ماكدونالد»، «بيج ماك»، في عشرات الدول. وكانت الفجوات في الأسعار بين الدول مقياسا للقوة الشرائية والقدرة عليها.

وكانت إسرائيل محسوبة في الماضي، كما غالبية الدول المتطورة، بأنها أقل كلفة نسبيا، فسلة المشتريات الإسرائيلية كانت أقل كلفة مقارنة مع الدول الأوروبية، إلا أن هذا الحال لم يبق على حاله، فكلما تعززت قيمة الشيكال، وتعزز الاقتصاد الإسرائيلي ككل، انتقلت إسرائيل إلى فئة الدول الأكثر غلاء، والآن حتى ذات كلفة عالية جدا.

ولغرض إجراء المقارنة، يبلور مكتب الإحصاء التابع لمنظمة OECD، وبالتعاون مع مكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، سلة مشتريات تضم حوالي ٣ آلاف منتج وخدمات، تستخدمها العائلات، ويجري المسح الكامل مرة كل ثلاث سنوات، ويتم تعديله جزئيا كل بضعة أشهر. وفي شهر شباط الماضي، تم نشر المعطيات شبه النهائية لمسح الأسعار، الصحيح للعام

٢٠١٤، وكانت النتيجة بالنسبة للمستهلك الإسرائيلي قاسية، والتعديلات التي جرت في العام ٢٠١٧ لم تدل على تحول للإيجاب، فأسرائيل تحل في المرتبة ١٢ من أصل ٤٧ دولة، من حيث غلاء المعيشة، بحيث أن المرتبة الأولى هي الأعلى.

وسلة المشتريات للعائلة الإسرائيلية كلفتها أعلى بنسبة ٢٥٪ من معدل سلة المشتريات في الدول المتطورة الأعضاء في OECD. وهذا يعني أنه من أجل شراء سلة منتجات وخدمات ثابتة، فإن العائلة الإسرائيلية تدفع ١٧٥ شيكلا، مقابل كل ١٠٠ شيكل تدفعها العائلة بالمعدل في دول OECD. ففي ألمانيا الفارق ١٠٤ شواكل، وفي فرنسا ١٠٩ شواكل، وفي النمسا ١١٢ شيكلا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٠ شيكل. ومن يتقدم على إسرائيل في غلاء المعيشة هي فقط الدول الإسكندنافية وسويسرا وأستراليا وبريطانيا ونيوزلندا. وغالبية الدول الأوروبية أقل كلفة من إسرائيل بنسبة ١٥٪، فعلى سبيل المثال، مستوى المعيشة في البرتغال أقل بنسبة ٢٣٪ من إسرائيل، وفي التشيك وبولندا أقل بنسبة ٥٥٪.

وما هي الأسعار باهظة الثمن في إسرائيل على نحو خاص؟ المنتجات الغذائية، وأولها الحليب ومشتقاته، إذ أن إسرائيل مدرجة في المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع كلفة الحليب ومنتجاته، فأسعارها أعلى بنسبة ٦٨٪ مقارنة مع المعدل في دول OECD، وأعلى بنسبة ٨٣٪ عما هي في ألمانيا ودول كبرى أخرى في أوروبا، وسلة منتجات الحليب في إسرائيل أعلى بنسبة ١٠٠٪ عما هي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر بنسبة ١٦٠٪ عما هي في بولندا، فقط دولة أوروبية واحدة فيها أسعار الحليب ومشتقاته أعلى في النرويج، وفي سلة الأغذية فإنه حتى اليابان أقل كلفة بقليل من إسرائيل.

كما أن الكلفة في إسرائيل أعلى في عدد من المنتجات الغذائية الأخرى، وكهاكم بعض النماذج المشرويات الخفيفة في إسرائيل أعلى بنسبة ٢٣٪ مقارنة مع معدل OECD، وتحل إسرائيل في المرتبة السادسة من حيث غلاء الأسعار، كما أن أسعار الخبز والحبوب تضع إسرائيل

محور خاص: الوضع الإسرائيلي الآن

إقرار «مشروع قانون القومية»

«الحقوق القومية لأبناء الشعب اليهودي فقط»!

«هأرتس»: قانون عنصري سيء ولا ضرورة له*

أقرت اللجنة البرلمانية المشتركة للجنتي الكنيست والدستور والقانون والقضاء، قبل خروج الكنيست إلى عطلة الدورة الشتوية الأسبوع الماضي، مشروع قانون القومية الذي يرسخ كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي ضمن قانون أساس (دستوري).

وأيد مشروع القانون ٩ أعضاء كنيست وعارضه ٧ أعضاء.

ومن المتوقع أن يطرح مشروع القانون، الذي بادر إليه عضو الكنيست آفي ديختر من الليكود، على الكنيست بكامل هيئته للتصويت عليه بالقرارات النهائية في الدورة الصيفية القريبة.

وقال رئيس اللجنة البرلمانية المشتركة، عضو الكنيست أمير أوحانا من الليكود، إن مشروع القانون هذا من أهم القوانين التي سنتها الدولة، إذ إنه يضمن الحقوق الفردية لجميع سكانها، لكنه يضمن الحقوق القومية لأبناء الشعب اليهودي فقط.

واحتج أعضاء كنيست من المعارضة على شطب مصطلحات مثل الديمقراطية ووثيقة الاستقلال من الصيغة الجديدة لمشروع القانون.

ويهدف مشروع القانون إلى جعل المحكمة العليا تفضل الطابع اليهودي للدولة على القيم الديمقراطية عندما ينشأ أي تناقض بينهما، ولا تظهر كلمة ديمقراطية في مشروع القانون.

كما يتضمن مشروع القانون بندا يسمح بإقامة بلدات جماهيرية لليهود فقط ومنع غير اليهود من السكن فيها، ويمنح اللغة العبرية مكانة عليا باعتبارها لغة الدولة، وينص على أن تكون للغة العربية مكانة خاصة.

وتم شطب بند من مشروع القانون يدعو إلى إخضاع جميع القوانين الأساس والقوانين العادية للنصوص التي تظهر في قانون القومية.

كما جرى شطب بند القضاء العبري، الذي يلزم قضاة المحاكم بالاستناد إلى أحكام الشريعة اليهودية في قضايا لا توجد بشأنها سوابق قضائية أو قوانين ملائمة لها.

وانتقد عضو الكنيست يتسلئيل سموريتش («البيت اليهودي») شطب بند القضاء العبري، ويبدد منح اللغة العربية مكانة خاصة، وأكد أن مشروع القانون لا يرسخ يهودية الدولة بشكل كاف.

وقال وزير السياحة ياريف ليفين (الليكود) إن مشروع القانون يعتبر خطوة تاريخية نحو تصحيح الانقلاب الدستوري للمحكمة العليا الذي تسبب بسس المكانة اليهودية للدولة.

وقالت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، في بيان صادر عنها، إن مشروع القانون الذي تم إقراره شمل عدداً من التعديلات على نص الاقتراح الأول للقانون، التي لم تغير من مضمونه أو تداعياته على الديمقراطية، حقوق الانسان وحقوق الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل.

وأضاف البيان: اقتراح القانون الذي مرّ بالأسم يعتمد، كما الاقتراحات السابقة، على إلغاء مكانة العربية كلغة رسمية ثانية في البلاد، كما العبرية، وتعريفها كلغة ذات مكانة خاصة فقط. مع الالتزام بعدم تغيير الوضع القائم بصورة تسيء لمكانة اللغة - وهو التزام هلامي لم يعرف معناه بعد. بالإضافة إلى ذلك، ينص اقتراح القانون على أن إسرائيل هي «البيت القومي للشعب اليهودي، وله فقط، دون التطرق المباشر لتعريف الدولة المتعارف عليه اليوم كدولة يهودية وديمقراطية»، مما يشكل منسا مباشراً بديمقراطية الدولة والحق في المساواة لكل المواطنين فيها وعلى رأسهم أبناء وبنات الأقلية الفلسطينية. وليس هذا وحسب، بل إن الاقتراح يقون التمييز العنصري - بشكل خلال إتاحة الامكانية للفصل في أماكن السكن بين مواطني الدولة - بشكل قاطع وبدون أي شروط - على أساس ديني أو قومي، ومنع الأفضلية الواضحة لـ«الاستيطان اليهودي» والذي سيتم تخصيص ميزانيات حكومية له كإمر ملزم وفقاً للقانون.

وقال البيان: جمعية حقوق المواطن تؤكد معارضتها بشكل قاطع لاقتراح قانون القومية إذ إن التعديلات والتغييرات في نص الاقتراح لا تغير مضمونه الاساسي الذي يندد على تفضيل يهودية الدولة على ديمقراطيتها، وبالتالي تفضيل اليهودي على غيره، وعلى وجه الخصوص الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وحقوقها، التي يقوّضها اقتراح القانون بشكل صارخ. وبالإضافة إلى ذلك فإن اقتراح القانون يهشم حقوق الإنسان، كالمساواة وحقوق الأقليات، وسلطة القانون، وهي أسس تبني عليها الأنظمة الديمقراطية. وتطالب جمعية حقوق المواطن أعضاء الكنيست بالتصويت ضد اقتراح القانون في القراءات القادمة، ولجزم قيل فوات الأوان وقيل أن يتحوّل إلى قانون أساس ذي إسقاطات وتداعيات خطيرة على حقوق الإنسان والمواطن في الدولة.

ورأت صحيفة «هأرتس» في مقال افتتاحي أن قانون القومية هو أهم شعار ترفعه حكومة اليمين، وهدفه المش بالمساواة في الحقوق مع المواطنين العرب كما وردت في وثيقة الاستقلال.

وأضافت: على الرغم من التناقضات والحذف اللذين أدخلوا إلى المسودة الأخيرة للقانون، فإن الصيغة الجديدة التي أقرت تؤكد أنه قانون سيء ولا ضرورة له. والدليل على ذلك حذف البند المتعلق بأهداف القانون «ترسيخ في قانون أساس قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وفق روحية المبادئ الواردة في إعلان قيام دولة إسرائيل». هذا البند الذي يلمح إلى المساواة في الحقوق الكاملة كما تعهدت به وثيقة الاستقلال حذف «تعويضاً» عن حذف البند الذي يتعهد بتقدم القومية اليهودية على «أي شئ» أو أي تشريع آخر، وهو ما يعني الحاجة إلى توازن في سلم القيم المشوه اللذين بادروا إلى طرح القانون، إذا كان من غير الممكن إخضاع التشريعات وقانون أساس للقيم اليهودية، فإنه في المقابل سيجرى أيضاً محو العنصر الديمقراطي.

ومضت تقول: إن الخوف من «فائض الديمقراطية» يمر كالخطف الناظم في صيغة القانون الجديد. فالقانون الحالي يسمح عملياً بالفصل الجغرافي بين اليهود والعرب، بحكم «بند البلديات المنفصلة»، لذلك كان المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت حق حق عندما أوضح أنه يعارض هذا البند. وقد شرح نائبه المحامي إيلال زانديبرغ أن معنى ذلك «تمييز واضح بين البشر، لا ينسجم مع قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ومعنى ذلك إمكان أن توجد لافتة في لجنة استقبال تمنع دخول من هم ليسوا يهوداً».

وأكدت أنه إذا مر هذا القانون، على الرغم من هذه التغييرات والحذف، فإنه سيقوض التوازن القائم بين الأساس الديمقراطي وبين الأساس اليهودي الموجود هو أيضاً في قوانين أساس وفي قوانين عادية كثيرة. في كل دولة ديمقراطية لا يمكن وضع بنود تضمن الطابع القومي للدولة من دون أن تمنح المساواة الكاملة للأقليات في التشريع وفي القانون.

وختمت الصحيفة: إذا كان هدف قانون القومية هو فعلاً أن يكون بطاقة هوية لدولة إسرائيل، يتعين على زعماء الأحزاب الذين يجيكون قانون القومية الحالي أن يعرفوا جيداً أن هناك هوية لإسرائيل هي وثيقة الاستقلال. لكن بدلاً من تعظيمها يتآمرون عليها. كما يتآمرون على القيم الأساسية التي تشكل دولة إسرائيل، وفي طليعتها المساواة في الحقوق بين جميع مواطني الدولة. إن المسار الذي مر به القانون أوض للمؤيدين له أنه لا ينسجم مع ديمقراطية لتلزم المساواة في الحقوق تجاه مواطنيها. إنه قانون مضر وسيؤثر سلباً في العلاقة بمواطني إسرائيل من غير اليهود ويريد أن يرسخ في القانون التمييز ضدهم، كما سيؤثر سلباً على علاقة العالم بالديمقراطية الإسرائيلية. والسبيل الصحيح هو التخلي عن القانون.

«البربرية الإسرائيلية الحديثة» هي «البربرية القديمة لكن من دون خجل»!

*«ما هي تجليات «البربرية الحديثة» هذه وبسماتها؟ ولماذا ينتفض الضمير الإسرائيلي ضد ما يجري في سورية وضد محاولة طرد

اللاجئين الأفارقة بينما يبقى يغط في سباته، في المقابل، حيال تجليات البربرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟*

كتب سليم سلامة:



البربرية الإسرائيلية: تجليات متنوعة لجوهر واحد.

يقول لاندو.

خارج منطقة «ج» (C)، تركز إسرائيل عمليات الهدم التي تنفذها باستمرار في مدينة القدس الشرقية بوجه خاص، فقد هدمت خلال العام المنصرم، ٢٠١٧، أكثر من ١٧٠ مبنى، نصفها مبان سكنية. وخلال الـ ١٥ سنة الأخيرة، هدمت إسرائيل أكثر من ١٤٠٠ مبنى سكني في القدس الشرقية. والذريعة الدائمة الجاهزة لذلك هي: عدم وجود تراخيص بناء! ويشير لاندو: «إنتهبوا جيداً إلى المعطيات الجافة: ٣٧٪ من سكان القدس هم فلسطينيون، لكن المساحة المخصصة لهم للسكن لا تتجاوز الـ ٨٥٪ فقط من المساحة الإجمالية لمدينة القدس»!

إلى جرائم الهدم هذه، تضاف جريمة «الترانسفير القضائي»، كما يسميه لاندو: السلطات الإسرائيلية قدمت إلى المحاكم، حتى الآن، دعاوى قضائية ضد ١٩٣ عائلة فلسطينية لإخلاء بيوتها في أنحاء مختلفة من القدس الشرقية، وذلك نيابة عن «ورثة» يهود «هم أعضاء جمعيات يمجينية وأجسام مختلفة تحظى بدعم مؤسساتي سلطوي تام ومتواصل»!

ومن سمات «البربرية الحديثة»، كما يعرضها لاندو: طوق الحصار الخائض، والذي يشتد ويتفاقم باستمرار، ضد قرية الولجة، إلى الجنوب من القدس - قرية مسالمة اعتاش أهلها العاجل إلى «أحياء جديدة تابعة لمستوطنة جيلو، على بعد مئات على الفلحة حتى الآن، لكنهم يراقبون هذه الأيام، بأعين دامعة،

كيف تتحول حقولهم إلى «محميات طبيعية» لراحة المتنزهين اليهود، ومتعتهم... كل من يقرب إلى أرضه من أهل القرية يتلقى على الفور إشعارا بغرامة مالية باهظة!؛ أما ما لم يتحول من أراضي القرية إلى «محميات طبيعية»، فسيتحول في الغريب من أحياء جديدة تابعة لمستوطنة جيلو، على بعد مئات الأمتار من بيوت قرية الولجة، التي يبقى سيف الهدم مصلتا فوقها»؛ ويقول لاندو: «إنها تجسيد كلاسيكي صارخ لمقولة: أقتلت وورثت؟» - أراضي العرب لليهود وبيوت العرب للهدم!؛ سمة أخرى لهذه «البربرية الحديثة»، يراها لاندو في «اعتبار فتاة إن ١٧ عاما (عهد الجموي) ناشطة نسوية وسياسية (خالدة جرار) خطرا أمنيا»، وهو ما «كانت البربرية القديمة تخجل به»!

النضال ضد الأبارتهاید الإسرائيلي منوط بأثمان

لمأذا لا يهتز «سوى جزء قليل جدا من الإسرائيليين» من مثل هذه الممارسات البربرية الإسرائيلية وسواها ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، بينما ترى قطاعات واسعة جدا من الإسرائيليين يصدون جراء ما يجري في سورية، مثلا، أو جراء يسعى السلطات الإسرائيلية لطرد طالبي اللجوء الأفارقة الموجودين في إسرائيل؟ «لماذا يستتفز ضمير كثيرين من الإسرائيليين النائم رفضا لهذه الممارسات (سورية والأفارقة) بنما يبقى يغط في سباته حيال البربرية الإسرائيلية الحديثة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، يسأل لاندو ويوجب قائلا: «من السهل على الإسرائيليين التجند ضد ما يجري في سورية أو ما يجري للاجئين الأفارقة لأنهما قضيتان تبدوان ليستا فقط عادلتين، كما يدعون، وإنما لأنهما قضيتان سهلتان ولا تنطويان على أية تعقيدات أو مخاطر، كما لا يترتب عليهما أي ثمن ينبغي دفعه!» أما «الأبارتهاید الإسرائيلي»، كما يصفه، فهو «جزء حي منا، من تكويننا. ليس فقط لأن غالبية الإسرائيليين حصه فيه ودورا، وإنما هي تستفيد منه أيضا»؛ ولذا «من الصعب التجند ضده، لأن النضال ضده يعني، في الوقت ذاته، النضال ضد مجتمعك، ضد أقرارك، وأحيانا كثيرة - ضد نفسك أنت، أو ضد أجزاء من شخصيتك»!

إلى ذلك، يضاف «النضال ضد الفساد السلطوي المستشري، الذي يغطي على النضال ضد الأبارتهاید... فالجميع يكره الفساد ويعارضه ويومأ بعد يوم يصبح من الصعب جدا تبريره. التعاطف مع هذا النضال يشمل جميع المعسكرات والأطياف وهو يخلو، تماما تقريبا، من أية مخاطر»!

تمثل تدهورا إضافيا آخر في سلم الإنسانية الإسرائيلي... لا يمكن وقفه والبراء منه إلا بالنظر إلى الفلسطينيين كبشر يستحقون الحياة والحقوق، مثل ما يستحقها هو (الإسرائيلي) الآخرون... عندئذ فقط، يمكن التحرر من العبودية التي تفرزها نظرية «المجموع الفردي» التي تعني: فائدة طرف ما ومصطلحه مرهونتان بهزيمة الطرف الآخر واستسلامه»!

في القطاع - بفرض قيود على الصيد لمسافة ستة أميال فقط، من جهة أولى، وبضخ المياه العادمة إلى البحر، من جهة ثانية - يقوم سلاح البحرية الإسرائيلي بمهاجمة قوارب الصيد التي يمتلكها ويشغلها سكان من قطاع غزة، باستمرار وبصورة دائمة. وخلال العام ٢٠١٧ وحده، قتل سلاح البحرية الإسرائيلي صيادين فلسطينيين اثنين وأصاب ٢١ آخرين بإطلاق النار على قواربهم مباشرة وبصورة متعمدة، واعتقل الجيش الإسرائيلي ٣٩ صيادا غزياً للتحقيق، دمر ثلاثة قوارب صيد تدميرا تاما، دمر ٦ قوارب أخرى تدميرا جزئيا أدى إلى تعطيلها وصادر ١٣ قاربا آخر. وإلى جانب هذا كله، صادر سلاح البحرية، أيضا، عشرات الأطنان من أدوات الصيد المختلفة وهو ما يشكل «عقابا جماعيا وحشيا ضد صيادين يفقههم الجوع، وحده، إلى المخاطرة والبحث عن صيد لهم بعيدا عن الشاطئ»، كما يؤكد لاندو.

جميع الشهداء والمصابين الذين أوقعهم سلاح البحرية الإسرائيلي من خلال الإصرار البحري «لم يكونوا ضالعين في أي عمل إرهابي ضد إسرائيل»، بل إن «الحصار البحري يقتل ويجوِّع - وهذا هو هدفه»، حسبما يقول لاندو ويضيف: «تحول نشر الرعب من نتيجة ثانوية مترتبة على عمل ما إلى هدف مركزي»؛ وهذه سمة أخرى من سمات «البربرية الحديثة» في المناطق الفلسطينية.

أما الحصار البري على قطاع غزة «فمن الصعب تقييم أضراره وتحديد أبعاده وانكسارته»، يقول لاندو، لكن «بالإمكان التركيز على جانب واحد ضيق منه، سادي بشكل خاص، هو، منع تصاريح الخروج من قطاع غزة لتلقي العلاج الطبي في إسرائيل». فخلال العام ٢٠١٧، توفي ٥٤ فلسطينيا من سكان قطاع غزة من جراء رفض منحهم تصاريح كهذه، أو الماطلة في منحها. ويضيف لاندو: «ساقولها وكرهها مرة أخرى: في كل أسبوع، تقتل إسرائيل مواطنا واحدا من قطاع غزة، في المتوسط، بإجراء بيروقراطي بسيط جدا - منع الخروج من قطاع غزة لتلقي العلاج الطبي في إسرائيل»!

في العام ٢٠١٧، سجل رقم قياسي سلبي في معدل هذه الطلبات التي تمت المصادقة عليها: ٥٤٪ فقط؛ وللمقارنة: ففي العام ٢٠١٢، بلغت نسبة الطلبات التي تمت المصادقة عليها ٨٨٪. ومن تلك السنة فصاعدا، هبطت نسبة الطلبات التي صودق عليها، باستمرار. وتشير مطيات منظمة الصحة العالمية إلى أن الفلسطينيين من قطاع غزة «أضاعوا» ١١٠٠ دور لعلاج طبي في إسرائيل جراء رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي المصادقة على طلبات مغادرة القطاع لتلقي العلاج الطبي في إسرائيل!

وثمة جانب آخر لهذا الوضع المأساوي يمثل سمة أخرى من سمات «البربرية الحديثة»: تقليص مستمر في مجال مقلص أصلا يطلق عليه اسم «الحالات الإنسانية الاستثنائية»، فخطر الموت الواضح، المدقق والفوري، جراء وضع صحي - طبي، «لا يشكل، في معايير سلطات الاحتلال واعتباراتها، سببا كافيا للخروج من قطاع غزة»؛ وهذا في الوقت الذي يختنق فيه قطاع غزة وسكانه في أزمة إنسانية هي الأخطر في تاريخه، على الإطلاق؛ وإلى جانب ذلك، صغبت إسرائيل في الفترة الأخيرة من شروط مغادرة قطاع غزة إلى خارج البلاد (عن طريق جسر اللنبي)، إذ تلزم الراغبين في / المحتاجين إلى المغادرة بالتوقيع على تعهد بالعودة إلى قطاع غزة في غضون فترة زمنية لا تتجاوز سنة واحدة. ومن الضروري، في هذا السياق، الانتباه إلى أن هذه التقييدات التعسفية وغيرها تحظى بدعم مطلق من جانب الجهاز القضائي الإسرائيلي الذي يتنكر، منذ الانفصال عن قطاع غزة، لمسؤولياته وواجباته تجاه سكان قطاع غزة، باستخدامه ذريعة «عدم توفر سبب كاف للتدخل (القضائي)».

هدم البيوت - ضجيج الخلفية المواكب للصهيونية!

تتمثل سمة أخرى إضافية من سمات «البربرية الحديثة»، كما يرى لاندو، في عمليات هدم البيوت وهي (هذه العمليات) التي وصفها من قبل بأنها «ضجيج الخلفية الدائم الذي يواكب الصهيونية»، كما يقول. وهي عمليات تتواصل بتواتر مذهلة، وخاصة في ثلاث مناطق مرشحة، ومعرضة فعليا، للترانسفير (التهجير الجماعي) الإثني، هي: جنوب جبال الخليل، غور الأردن ومنطقة معاليه أدوميم، نحو ١٨٠ ألف إنسان فلسطيني معرضون لخطر التهجير الجماعي في هذه المناطق الثلاث التي «تنظر إسرائيلي إليها بوصها مصدر إزعاج يتعين التخلص منه، كما

بمأذا تختلف «البربرية الإسرائيلية الحديثة» عن «البربرية القديمة» في كل ما يتعلق بواقع الاحتلال والاستيطان المستمرين في المناطق الفلسطينية وما يترتب عليهما في المجالات والمستويات كافة - الإنسانية، الاقتصادية والسياسية؟

قد يبدو هذا السؤال في نظر كثيرين سؤالاً عبثيا غير ذي صلة بالواقع، بل أقرب إلى «السفسطائية»، ربما، في ظروف ومعطيات لا تسمح بذلك، على الأقل! لكن أستاذ اللسانيات الإسرائيلي (في «جامعة بن غوريون» في مدينة بئر السبع في النقب)، البروفسور عيدان لاندو، يعطي لهذا السؤال معاني ودلالات تتجاوز حرفيته وتوفر مرساة ومنطلقا جديدين في مقاربة الواقع الاحتلالي - الاستيطاني ومقابله الموضوعي - الواقع الفلسطيني، في السنوات الأخيرة بوجه خاص.

صمم وعمى تاملًا!

في مقال تحت عنوان «البربرية الحديثة»، نشره على مدونته الشخصية، يرى لاندو أن «البربرية (الوحشية/ الهمجية) الحديثة هي البربرية القديمة، لكن من دون خجل»؛ ثم يقدم بضعة نماذج بارزة من الفترة الأخيرة تحديدا ترسم سمات هذه «البربرية الحديثة»، من خلال التأكيد على أن «مستنقع الاحتلال يخلع شكلا ويرتدي آخر. فهو هنا منذ سنوات طويلة ونحن غارقون فيه لدرجة أصبح من الصعب أن نرى التغييرات الحاصلة فيه. ينبغي الابتعاد قليلا، أقصى المستطاع، كي تصبح الرؤية أوضح. ذراعاه اللزجتان، الدبقتان، تشدّ علينا ولا ترخيان. يتحدثون عن وضع زوتيني أحيانا، وعن انفجارات أحيانا أخرى. موجات من العنف، حالة من الهدوء».

وهذا كله، لأن «الإسرائيلييين توقعوا عن رؤية أو سماع أي شيء هناك، يمكن القول إنهم قد أصيبوا بالصمم وبالعُمى التافين، تقريبا، في كل ما يتعلق بالمناطق الفلسطينية وبالاحتلال. نوع من الظلام الحتمي المكتسب، المذوّت، المستدلّ عميقا». أما من يصرّ، في إسرائيل، على محاولة إظهار أو إسماع ما يجري هناك (في الخطط الفلسطينية) «فهو يصطدم بسور شاهق من عدم المعرفة المتعمّد والقاطع»!

ما من شكّ، في نظر لاندو، بأن الاحتلال يرتدي الآن شكلا أكثر وحشية»، لكنه «أكثر بقليل فقط»، لأن هذه سيرورة ثابتة ومتواصلة، «في كل مرة، أكثر بقليل فقط»؛ ولهذا، يصبح من الصعب جدا، حقا، رؤية الفارق من يوم إلى آخر»؛ خلافا لما كان عليه الحال قبل ٢٠ و ٣٠ سنة خلت: فد «الأحداث التي تمر الآن سريعا ودون أن ينتبه لها أو يتوقف عندها أحد، كانت تهز الدولة كلها آنذاك»!

الجيش والمستوطنون - يد واحدة!

يورد لاندو، كما ذكرنا، عدة نماذج عن «البربرية الحديثة» التي يتولى ممارستها في المناطق الفلسطينية ذراعا الاحتلال الأساسيان: «الجيش الإسرائيلي الذي يعمل في المناطق دون أية كوابح»؛ «فالجندو يعلمون جيدا أن كل شيء مباح، إذا كان عنوان عملياتهم القبض على مطلوبين»؛ «والمستوطنون الذين يُفرون غضبهم بالفلسطينيين وممتلكاتهم، دون وازع أو رادع»! من بين هذه النماذج، مثلا: قتل الشهيد ياسين السراييج الذي أعدمه جنود الاحتلال في مدينة أريحا ميدانيا، بسبق إصرار وتعمد، إذ وصلوا ضربه بوحشية حتى الموت، ثم «حملة الانتقام الاحتفالية» التي نفذتها قوات الاحتلال في أعقاب مقتل المستوطن رازينئيل بن شيفج، والتي طالت عددا من المنازل والعائلات في قرى محافظة جنين بحثا عن (الشهيد) أحمد نصر جرار، وما تخلل ذلك من نسف للمنازل وتهديم وترويع للسساء والأطفال في ساعات الليل المتأخرة، حتى «حقتت الحملة هدفها: مجموعة من الرجال والنساء الجرحى، المهانين، والأطفال المنكوبين بالصدمات والبيوت المهدمة»؛ ويضيف لاندو: «إياكم من تضليل ما يتبّه وسائل الإعلام، نقلا عن السلطات الرسمية: فالهدف من وراء هذه الحملة لم يكن إلقاء القبض على المقاتل أو تحقيق العدالة، حقا، وإنما الهدف هو بث الرعب بين الفلسطينيين، بغض النظر عن جريمة القتل العينية -رعب عام وشامل، جماعي، دون تمييز، يتجسد في استخدام الكلاب المفترسة، القنابل الموتية والجرافات»!

«لمأذا بثّ الرعب؟»، يحذر الكاتب من مجرد طرح هذا السؤال؛ «فنحن غارقون عميقا جدا في المستنقع، لدرجة يصبح فيها من العبث طرح مثل هذه الأسئلة الساذجة»!

ثم يسترسل في طرح النماذج، كما ذكر، فيأتي على جريمة قتل الشهيد إبراهيم أبو ثريا، النقعع على كرسي العجلات، بالقرب من حاجز «ناحل عوز» عند حدود قطاع غزة، ويعتبر هذه الجريمة الاحتلالية «ردا جيدا على مذعي الأخلاق في الجانب الإسرائيلي الذين يطالبون الفلسطينيين بتبني المقاومة غير العنيفة»؛ منذإعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، في كانون الأول ٢٠١٧، قتل الجيش الإسرائيلي فلسطينيا وأصاب نحو ٥ آلاف آخرين بجراح في المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) «وهو عدد مرتفع جدا لفترة شهرين، حسب كل الآراء والتقييمات»، كما يقول لاندو مضيفا: «ينبغي القول بأقصى الوضوح، مرة أخرى: إطلاق النار المتعمد على أناس غير مسلحين لا يشكلون أي خطر هو جريمة قتل، بكل المعايير»؛ في ما يتعلق بممارسات والمستوطنين واعتداءاتهم المتكررة على السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، يشير لاندو إلى واقع «تفنيذ المستوطنين اعتداءاتهم هذه أمام أعين الجيش الإسرائيلي الذي يقف جانبا متفرجا، وحين يحتاج المستوطنون إلى مساعدة، أو حماية، لا يتوانى الجيش عن إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع»؛ وإذا لم يكن بإمكان المستوطنين الدخول إلى قرية ما (انظر قرية بورين، مثلا)، لا سبب كان، فهم يلجأون إلى إحراق حقولها، دون أن يلقي القبض على أي منهم أو تقديم أي منهم للمحاكمة»!

نشر الرعب - من نتيجة ثانوية إلى هدف مركزي!

الحصار البحري الذي تعرضه إسرائيل على قطاع غزة «يجبي ثمنا باهظا، استثنائيا»، يقول لاندو، فبالإضافة إلى تدمير قطاع الصيد

تغطية خاصة: ماذا بعد الأزمة الائتلافية الأخيرة؟

حرص اليمين الاستيطاني على أجدته تسبب بإنقاذ نتنياهو والحكومة!

الكنيست ينهي دورة شتوية يحقق فيها الائتلاف الحاكم الكثير من أجدته المتطرفة* ومن أجل استمرار عمل الحكومة كسر تجارب الماضي فيما يتعلق بفساد منتخب الجمهور* لكن من فوق كل هذا، توجد أيضا حسابات ربح وخسارة حزبية لهذا الحزب وذلك وللإئتلاف الحاكم ككل



نتنياهو، ويتواصل صراع البقاء.

(إبأ)

سياسية رابحة، فكتلتا الحريديم، يهدوت هتورا وشاس، وبالذات الأولى من بينهما، معنيتان بقانون مخفف إلى أقصى الحدود في مسألة تجنيد شبان الحريديم في الجيش، ومن ناحيتهما هذه الفرصة السانحة لوضع أساس جديد لهذه القضية، خاصة وأن جمهور الحريديم، وبالذات قياداتهم الدينية، يضغط لسنن القانون بكل قوة، لأن المسألة مرتبطة بمستقبل جمهور الحريديم ومجتمعهم المغلق، كون التجنيد بالنسبة لهم هو بمثابة كسر جدران هذا المجتمع المغلق على ذاته، وبذلك تكون بداية تدفق شبانهم إلى العالم المفتوح على كافة الضعد.

في المقابل فإن وزير الدفاع أفيغدور لبيرمان يحارب ضد هدف الحريديم، إذ كما ظهر بعد أشهر من انتخابات ٢٠١٥، وضع لبيرمان لنفسه هدف جذب الجمهور اليميني المتشدد، الراض للشرط التي يفرضها الحريديم على الحياة العامة، وعلى مسألة الانخراط في الجيش وحجم الميزانيات التي يتلقاها من الموازنة العامة. ولبيرمان بعد أن انضم إلى الحكومة في حزيران ٢٠١٦، أوقف كل مسيرته التي بدأها في هذا الاتجاه، ويرى في الصدام مع الحريديم حاليا في مسألة التجنيد عودة إلى هذا المسار، على أعتاب الانتخابات المبكرة.

كذلك ليس واضحا ما هو مصير «قانون القومية»، فعلى الرغم مما أعلن عن أن اللجنة البرلمانية الخاصة بقرار الحريديم وبالذات الأكثر تشددا دينيا، يهدوت هتورا، ستدعمان القانون، الذي فيه العديد من البنود التي تصطدم مباشرة مع عقائدهما الدينية، خاصة وأن قوى واسعة من الحريديم تضغط في اتجاه إفشال القانون.

ما يرداد قوله هو أنه على الرغم من التماسك البيادي في الائتلاف، فإن بدء هذا المستوى من التجاذبات قد يقصر من عمر الحكومة. ومنذ الآن بالإمكان القول إن انتخابات في موعدها القانوني، في خريف ٢٠١٩، ستكون أمرا صعبا جدا، ولذا فإن الانتخابات ستكون في ظل احتماليين، الأضعف منهما أن يتم حل الكنيست في بدايات الدورة الصيفية، التي ستبدأ في اليوم الأخير من نيسان المقبل، وحينها ستكون الانتخابات في نهاية تشرين الأول من العام الجاري، على أن يتم تأجيل انتخابات البلديات إلى شتاء ٢٠١٩. وهذا السيناريو يعتمد على احتمال ظهور أمور جديدة، خاصة في قضية نتنياهو، أو احتدام الصدام بين أطراف الائتلاف حول قانون التجنيد، الذي بموجب قرار المحكمة العليا على الكنيست أن ينجزه في أيلول المقبل، وبشكل يلزم الغالبية الساحقة من الشبان الحريديم بتبديء الخدمة العسكرية الإلزامية، والاحتمال الأخر الأقوى هو أن تجري الانتخابات البرلمانية في بحر شهري شباط وآذار ٢٠١٩، وهذا السيناريو مرتبط أيضا بظهور مفاجآت، أو صدور قرار نهائي في قضية بتقديمتنياهو إلى المحاكمة، صادر عن المستشار القانوني للحكومة، على الرغم من ان القرار النهائي الكلي سيحتاج لأشهر طويلة، بموجب تجارب الماضي.

وبحسب الأنظمة القائمة، في حال قرر المستشار القانوني توجيه لائحة اتهام أو أكثر ضد نتنياهو، فإن ذلك القرار سيكون أوليا، ومن حيث المبدأ، لتعطى فرصة لمهامي نتنياهو بالاعتراض على القرار، ومحاولة إقناع المستشار بتغيير موقفه، وهذه عملية تستغرق ما بين ثلاثة إلى خمسة أشهر حتى صدور القرار النهائي.

ولكن القرار الأولي كفيل بتشديد الضغوط على نتنياهو، خاصة وأن هناك تباينا في المواقف، فحزب «كولانو»، قال على لسان زعيمه موشيه كلون إن سيقادر الحكومة فور صدور قرار من المستشار بمحاكمة نتنياهو، بينما حزب «يسرائيل بيتينو» وعلى لسان زعيمه أفيغدور لبيرمان قال إنه سينتظر قرار المحكمة، والمخ خلفه «البيت اليهودي» إلى أنه يتبنى توجه لبيرمان نفسه (طالع عن ذلك كله في مكان آخر من هذه الصفحة).

بعد الانتخابات، وفي الحقيقة فإن شيئا ما ليس مفهوما في استطلاعات الرأي فيما يتعلق بكتلتي الحريديم، وبالذات كتلة شاس. فحسب التقديرات، يشكل الحريديم حوالي ٩٪ من جمهور الناخبين، ولربما أكثر بقليل، وهؤلاء نسبة التصويت لديهم تفوق ٩٠٪، ما يقرب نسبتهم بين الناخبين فعلا في يوم الانتخابات إلى ١٠٪، بمعنى ١٢ مقعدا على الأقل. إلا أن استطلاعات الرأي تتنبأ بتأرجع اقوة يهدوت هتورا لليهود الأشكناز بمقعد واحد، لتصبح ٧ مقاعد، بينما قوة شاس لليهود الشرقيين ستهبط من ٧ مقاعد اليوم إلى ٥ وحتى ٤ مقاعد، بمعنى صراع مع نسبة الحسم، على الرغم من أن لشاس قواعد انتخابية من اليهود الشرقيين من خارج جمهور الحريديم، وحركة شاس فقدت في انتخابات ٢٠١٥ أربعة مقاعد، اثنان لصالح حزب «كولانو» نظرا لزعيمه الشرقي كلون، واثنان آخران بفعل الانقسام في الحركة الذي قاده الوزير الأسبق إيلي يشاي، الذي ليست واضحة وجهته في الانتخابات المقبلة، ما يعني أن هناك معقدين تخطط بهما استطلاعات الرأي، وقد يحققهما حزب شاس، لكن أيضا شاس بات يخاف من الانتخابات المبكرة.

في المقابل، فإن وسائل إعلام ومحللين اتهموا كتلة «المسكر الصهيوني» المعارضة، التي يقف في صلبها حزب «العمل»، بأنها لم تمارس ضغوطا شعبيا لحل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة، وذلك نظرا لكون استطلاعات الرأي تتنبأ بأن يخسر التحالف نصف مقاعده الـ ٢٤، ولربما في هذه النتيجة مبالغة ليس قليلة.

الانتخابات المبكرة

من الواضح أن الائتلاف الحاكم دخل الآن إلى مسار تجاذبات ليس سهل، ترتكز أساسا على حسابات حزبية انتخابية، بمعنى أن هناك قوى تريد تحقيق أوراق

أيلول من العام الجاري ٢٠١٨.

ومن أبرز معالم الدورة الشتوية أن الائتلاف الحاكم سارع في الأسابيع الأخيرة لإنجاز عدد من القوانين الداعمة للاحتلال والاستيطان، وقوانين عنصرية أخرى، وكما يبدو تحسبا لاحتمال التوجه إلى انتخابات مبكرة قد تلغي مكتسبات كبيرة لليمين الاستيطاني.

في المقابل، ضغط نتنياهو على الائتلاف لدفع «قانون القومية» العنصري، رغم ما فيه من بنود اختلاف بين أطراف الائتلاف، في ما يتعلق بطابع النظام الديمقراطي، ومكانة المساواة العامة، ومكانة الطابع اليهودي والشريعة اليهودية. وكان واضحا أن نتنياهو يريد هذا القانون مكسبا سياسيا بيده.

وكان الكنيست قد أقر القانون بالقراءة التمهيدية قبل عام من الآن، ولم يتسن الدفع به أكثر. فقط في آخر أسبوع من الدورة الشتوية، صادقت اللجنة الخاصة التي تعمل على بلورة القانون على صيغته للقراءة الأولى، عرضه على الهيئة العامة، وفشل نتنياهو في أن يتم عرض على الهيئة العامة قبل نهاية الدورة الشتوية، ولذا يطالب بعرضه للتصويت في الأسبوع الأول من الدورة الصيفية المقبلة، في نهاية نيسان المقبل. كما فشل نتنياهو بالدفع بقانون فرض قيود على أذان المساجد، الذي أقره الكنيست بالقراءة التمهيدية قبل أكثر من عام، وهو يواجه خلافات وتحفظات داخل الائتلاف الحاكم.

ما بين الحسابات السياسية والحزبية

من الواضح أن قرار عدم التوجه إلى انتخابات مبكرة خاطفة، كان نتنياهو توفيقا لها جدا. كان يرتكز أساسا على حسابات ربح وخسارة حزبية، لكن في الحقيقة ليس هذا وحده، بل كانت هناك أيضا حسابات سياسية، وبالذات لدى الراج الأكبر من هذه الانتخابات، تحالف المستوطنين «البيت اليهودي»، الذي «تبشره» استطلاعات الرأي باستعادة قوته البرلمانية التي حققها في ٢٠١٣، من ١٢ مقعدا، بدلا من ٨ مقاعد اليوم، لكنه يرى أنه مقابل هذه الزيادة «السخية» نسبيا، فإن حجم الائتلاف الحاكم اليوم سيتقلص، ما قد يغير تركيبة الحكومة، بما يمنح تحقيق مكتسبات سياسية لليمين الاستيطاني، بالمستوى الذي يتحقق منذ ثلاث سنوات.

فعلى مستوى حزب الليكود، في الوقت الذي يرغب فيه نتنياهو بالتوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة، فإن قسما كبيرا من كتلة حزبه البرلمانية ليس معنيا بها، لأنه وفق نظام الانتخابات الداخلية في الليكود، فإن كل انتخابات ستؤدي إلى خروج ما بين ٣٣٪ إلى ٤٠٪ من أعضاء الكنيست الحاليين، من القائمة الانتخابية الجديدة، فالنظام القائم يعتمد على تخصيص مقاعد للأقاليم وفروع الحزب الكبيرة، وبعد أن ينتخب الشخص لأول مرة على مقاعد الأقاليم، فإنه في الانتخابات التالية سيكون عليه التنافس على المقاعد القطرية، وهذا ما يزيد من حدة التنافس عليها، ويؤدي إلى خروج من هم أضعف، ولذا فإن نصف النواب الحاليين من الليكود سيخافون على مستقبلهم ويضغوط بعدم التوجه إلى انتخابات مبكرة. قدر الإمكان.

والخوف هو أيضا لدى حزب «كولانو» حديث العهد، بزعامة موشيه كلون، فكل استطلاعات الرأي تتنبأ بأن يخسر الحزب ما بين ٣ إلى ٤ مقاعد من مقاعده الـ ١٠ الحالية. وفي حالة كهذه فإن كلون ليس فقط انه سيعدو أضعف، وإنما أيضا لن يكون بمقدوره طلب حقيبة رفيعة بمستوى المالية، ومعها وزارة البناء والإسكان، كما هي حال حزبه اليوم.

وكذا الأمر بالنسبة لأفيغدور لبيرمان، الذي هو أيضا تقوى استطلاعات الرأي إنه في أحسن أحواله سيحافظ على مقاعده الستة الحاليين، أو يربح أو يفقد مقعدا واحدا، وهذا ما يضعف وزنه في الحكومة التي ستقام

كتب برهوم جرابيسي:

أنهى الكنيست، في منتصف آذار الجاري، دورته الشتوية، وعامه البرلماني الثالث، بثبات وتماسك الائتلاف الحاكم، بشكل يكسر كل تجارب الماضي، في الولايات البرلمانية الإسرائيلية، التي واجهت فساد من يقف على رأس الحكومة. ونجح الائتلاف في تحقيق سلسلة من المكاسب السياسية، على صعيد التشريعات العنصرية والاحتلالية، وأيضا على الصعيد الاقتصادي، بإقرار ميزانية العام المقبل في وقت مبكر. ومن خلف هذا يقف عاملان مركزيان، أولهما حرص اليمين الاستيطاني على أجدته، فهذه الحكومة هي الأفضل بالنسبة له؛ والثاني، حسابات الربح والخسارة لدى أحزاب الائتلاف، والائتلاف ككل، وكل هذا نجح في ظل غياب معارضة ذات وزن لسياسة الحكومة.

ومن أبرز محطات الدورة الشتوية أنها بدأت في ظل كثف التحقيقات مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في شبهات الفساد، لكن بعد ذلك بشهر تلقى نتنياهو دعما سياسيا على المستوى الشخصي، ولحكومته بشكل عام، من خلال إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، ونقل السفارة الأميركية إليها من تل أبيب، وهو ما اعتبره اليمين الاستيطاني دعما غير مسبق لتوجهاته.

وفي منتصف شهر شباط الماضي أعلنت الشرطة توصياتها بمحاكمة نتنياهو في قضيتي رشاي وخرق الأمانة، وكان مثل هذا في حالة سابقة كفيلا بأن يقود نتنياهو إلى الاستقالة، فمثلا في العام ١٩٧٧، حينما قرر المستشار القانوني التحقيق مع رئيس الحكومة إسحاق رابين، وزوجته ليئا، بسبب وجود حساب بنكي للأخيرة في الولايات المتحدة، فيه أقل من ألفي دولار، استعجل رابين الاستقالة، ولاحقا، في العام ٢٠٠٨، لم ينتظر رئيس الحكومة إيهود أولمرت صدور قرار رسمي من المستشار القانوني، ولا حتى من الشرطة في قضية شبهات الفساد، وأعلن استقالته. ومن المفارقة أن القضية الأساسية التي استقال أولمرت بسببها برأته المحكمة لاحقا منها لضعف الأدلة.

أما نتنياهو فقد حظي بدعم حزبي من كافة أطراف الائتلاف، وهذا انعكس مباشرة في صعود قوة الليكود وشعبية نتنياهو في استطلاعات الرأي، فحتى ما قبل توصية الشرطة، كانت الاستطلاعات تتحدث عن خسارة الليكود، ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد من مقاعده الـ ٣٠ الحالية، أما اليوم فإن استطلاعات الرأي تتحدث عن احتفاظ الليكود بمقاعده الحالية، أو لربما يفقد مقعدا أو اثنين، وقد ساهمت في هذا عملية صناعة رأي مكثفة، في مركزها شيطنة جهاز التحقيقات في الشرطة، وعرض نتنياهو عائلته بأنها «ضحية مؤامرة».

لكن بعد توصية الشرطة بأيام قليلة أعلنت إدارة دونالد ترامب استعجال نقل السفارة إلى القدس، في ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني، في منتصف أيار المقبل، رغم أن الحديث كان يجري عن نهايات ٢٠١٩، وهذا ما أظهر أن ترامب ومجموعته يسعيان لتقديم دعم سياسي إضافي لشخص نتنياهو.

وبعد ذلك بأيام فُجرت كتلتا اليهود الحريديم، يهدوت هتورا وشاس، مسألة قانون جديد لتجنيد الغالبية الساحقة من شبان جمهورهما من مسألة التجنيد الإلزامي في الجيش، إذ إن المحكمة العليا كانت قد ألغت التعديل القانوني الذي أقره الكنيست بطلب من الحكومة، في خريف العام ٢٠١٥، ويخفف كثيرا من قانون تجنيد الحريديم، التي كانت حكومة نتنياهو والكنيست قد أقرها في بحر العام ٢٠١٤، حينما كانت الحكومة من دون حريديم، غير أنه قبل دخول ذلك القانون مسار التنفيذ كليا، بادرت الحكومة الحالية لتدعيه، بطلب من الحريديم، وهو ما ألقته المحكمة العليا، وطلبت أن يقر الكنيست قانونا بديلا، حتى شهر

وقائع تجنب إسرائيل انتخابات مبكرة على خلفية أزمة «قانون التجنيد»

وكان أعضاء الكنيست الحريديم هددوا بإسقاط ميزانية ٢٠١٩ في حال عدم المصادقة على مشروع قانون التجنيد بالقراءة الأولى قبل عطلة الكنيست، وهدد وزير المالية موشيه كلون بالاستقالة في حال عدم المصادقة على الميزانية.

واتهم البعض نتنياهو بالسعي لانتخابات مبكرة من أجل ضمان ولاية أخرى قبل احتمال توجيه لائحة اتهام ضده بشبهة تلقي رشوة، وتقوم الشرطة بالتحقيق مع رئيس الحكومة في عدة قضايا فساد، ويواجه توصيات من طرف الشرطة بتوجيه لائحة اتهام ضده في قضيتين على الأقل. كما وقع اثنان من المقربين السابقين منه اتفاقين يتحولان بموجبهما إلى «شاهدي ملك» ضده في قضية ثالثة.

وتعقبا على هذه التسوية قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في سياق خطاب ألقاه في الكنيست، إنه وفي تبعهاته ببذل قصارى الجهود لاحتواء الأزمة السياسية حول مشروع قانون التجنيد سعيًا للحيلولة دون تكبير موعد الانتخابات والحفاظ على سلامة الحكومة الحالية.

وأضاف نتنياهو أن الحكومة الحالية حققت إنجازات كبيرة للدولة، ولا تزال تواجه تحديات جسيمة، ورحب بقرار أحزاب الائتلاف استمرار العمل لخدمة مصالح الدولة وسكانها.

بالإجماع على السماح لأحزاب الائتلاف بالتصويت بشكل حر حول مشروع قانون التجنيد.

وتنص التسوية على إقرار مشروع قانون التجنيد في القراءة التمهيدية في مقابل امتناع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عن فصل الوزيرة سوفيا لاندنر من حزب «يسرائيل بيتينو» بعد تصويتها ضد مشروع القانون في اللجنة الوزارية لشؤون سنن القوانين. وبحسب السوابق لا يمكن لوزير أن يصوت ضد قرار تتخذه هذه اللجنة.

كما تتضمن التسوية بندا ينص على بلورة صيغة جديدة للقانون المذكور يتفق عليها في وقت لاحق بالتنسيق مع وزارة الدفاع.

ووفقا للتسوية سيمر قانون التجنيد بالقراءة الأولى من أصل ثلاث قراءات قبل بداية عطلة الربيع في الكنيست يوم الخميس الماضي، وهو ما حصل فعلا. في المقابل سيسمح لأعضاء الكنيست من حزب «يسرائيل بيتينو»، المعارضين بشدة للقانون، بالتصويت ضده. وبعد ذلك سيتم تعديل القانون بحسب توصيات وزارة الدفاع، ويجري التصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة خلال الصيف القريب.

وستتم أيضا المصادقة على الميزانية الإسرائيلية العامة لسنة ٢٠١٩ بالقراءتين الثانية والثالثة، وهو ما حصل فعلا.

(رئيس حزب «يسرائيل بيتينو») عن رضاه عن التسوية، وأكد أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لم يرد بتكبير موعد الانتخابات العامة.

وأضاف لبيرمان، في سياق مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي، أن إسرائيل تواجه تحديات كبيرة في مجال الأمن وأنه لا يمكن التركيز في العمل حينما تقوم بعض مركبات الائتلاف الحكومي بزراعة الوضع القائم في شؤون تخض الدين والدولة.

ورفض لبيرمان مزاعم أفادت بأنه عمل هو ورئيس الحكومة على تنسيق كل التطورات طوال هذه الأزمة الائتلافية، وكانت تقارير إعلامية المحت إلى أن نتنياهو، الذي تتهمه الشرطة بتلقي رشاي في عدد من قضايا الفساد، يسعى إلى إجراء انتخابات مبكرة كاستفتاء على حكمه.

التسوية

وتوصل رؤساء أحزاب الائتلاف الحكومي، مساء الاثنين الماضي، إلى تسوية لاحتواء الأزمة حول مشروع قانون التجنيد، وللحيلولة دون تكبير الانتخابات الإسرائيلية العامة.

وبموجب هذه التسوية صادق الكنيست بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون التجنيد.

وصوتت اللجنة الوزارية لشؤون سنن القوانين

وأشار بيتيت، في تصريحات أدلى بها إلى وسائل الإعلام يوم الأربعاء الماضي، إلى أنه لا يستبعد إمكان البقاء في الائتلاف الحكومي حتى في حال تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة. وأكد أن الأمر سيكون متعلقا بظهور التهامات التي تنسب إلى نتنياهو، كما أكدت وزيرة العدل أيليت شاكيد «البيت اليهودي» أنه في حال توجيه لائحة اتهام ضد نتنياهو بشبهات فساد، سيقوم حزبه بتقييم الوضع ودرس الخيارات.

وتوقعت شاكيد، في سياق مقابلة أجرتها معها إذاعة الجيش الإسرائيلي، ألا يتم إجراء انتخابات قبل عام واحد على الأقل.

يذكر أن شاكيد حذرت نتنياهو قبل التوصل إلى تسوية، من مغبة التوجه إلى انتخابات مبكرة.

وقالت شاكيد إن أزمة مشروع قانون التجنيد مزيفة، وإن إسقاط حكومة يمينية من دون سبب سيكون بمثابة خطأ تاريخي مماثل في نطاقه لسقوط حكومة إسحاق شامير في العام ١٩٩٢. وكانت شاكيد تشير إلى انهيار حكومة الليكود برئاسة شامير، الذي أدى إلى هزيمة في الانتخابات لصالح حزب العمل برئاسة إسحاق رابين وإطلاق عملية سلام إسرائيلية-فلسطينية انتهت بتوقيع اتفاق أوسلو.

وأعرب وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور لبيرمان

تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

المواطنون العرب لا يستفيدون من «المعطيات الجيدة للاقتصاد الإسرائيلي»!

حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين الدول المتطورة OECD، في تقريرها الدوري الجديد الصادر أخيراً، من أن المعطيات الاقتصادية الإسرائيلية، التي وصفها التقرير بأنها «جيدة»، لا ينال ثمارها بشكل متساو كافة المواطنين، وشدّد بالذات على المواطنين العرب، وعلى جمهور الحريديم اليهود، المتدينين المتزمتين، الذين يعيشون حياة تشكفية إرادية، ويمتنعون عن الانخراط في سوق العمل بالنسب القائمة محليا وعالميا.

وكانت إسرائيل انضمت رسمياً إلى منظمة OECD في ربيع ٢٠١٠، بعد أن التزمت في حينه بسدّ فجوات، وبشكل خاص لدى الجماهير الفلسطينية في الداخل، ولدى جمهور الحريديم، إلا إن واقع السنوات الثماني السابقة يؤكّد أن إسرائيل لم تفعل شيئاً يذكر على صعيد المواطنين العرب، الذين ما زالوا في أدنى سلم الفقر، ويحانون الحرمان من فرص العمل الكافية والملائمة، وأيضاً في جوانب عديدة في التعليم والتعليم العالي.

ويمتدح التقرير أداء الاقتصاد الإسرائيلي، من حيث وتيرة النمو منذ العام ٢٠٠٠، إذ إن إجمالي النسبة هي ضعف النسبة الإجمالية لعمل النمو في دول OECD. وكانت إسرائيل شهدت وتيرة نمو في ثلاثة مستويات خلال السنوات الـ ١٨ السابقة، في حين سجلت البطالة مع نهاية العام ٢٠١٧، أدنى مستوى تاريخي لها، وبلغت ٤٪، وبحسب تقرير OECD، فإن ٢٣٪ من إجمالي نسبة ٤٪ كانت بطالة قسرية، في حين أن البطالة المزمّنة تتقلص بشكل دائم.

يُشار إلى أن تقرير OECD يستند إلى التقارير الرسمية الإسرائيلية، في حين أن خبراء اقتصاد ومؤسسات بحثية يشككون كثيراً في نسب البطالة الرسمية المعلنة، إذ أنها تأخذ بعين الاعتبار من عملوا ذات مرّة، وفقدوا مكان عملهم، أو انهم توقفوا عن العمل لسبب ما، لكنها لا تحسب من لا ينخرطون إطلاقاً في سوق العمل إرادياً، خاصة في أوساط الحريديم، الذين ينخرط ٥١٪ من رجالهم في سوق العمل، مقابل نسبة ٨٢٪ بين الرجال اليهود، أو لا ينخرطون قسرياً كما هي الحال لدى غالبية جمهور النساء العربيات، اللاتي تبلغ نسبة انخراطهن في سوق العمل ٣٥٪، مقابل أكثر من ٧٢٪ في جيل العمل لدى النساء اليهوديات، كما أن التقارير الرسمية الصادرة عن سلطة التشغيل تؤكّد أن نسبة البطالة بين العرب تفوق أربعة أضعاف النسبة بين اليهود، وبحسب التقديرات فإنها تزيد عن ١١٪.

وبموجب تقرير صدر عن بنك إسرائيل المركزي قبل سنوات، فإن نسب العمل الإسرائيلي سنكتون في حال تقصص كبير في أماكن العمل، فيما لو ارتفعت نسبة انخراط النساء العربيات ورجال الحريديم في سوق العمل.

كما يمتدح التقرير هبوط حجم الدين العام إلى محيط ٦٠٪، في حين أن إجمالي هذا الدين بالمعدل في دول OECD يفوق نسبة ١١٠٪، وكان حجم الدين العام مصدر قلق للاقتصاد الإسرائيلي، في سنوات ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية.

مع ذلك يحذّر التقرير، كما ذكرنا، من أن قطاعات واسعة من المواطنين لا يتمتعون من النمو الاقتصادي، كما أن ثمار الأوضاع الاقتصادية الجيدة، ليست موزعة بشكل متساو بين جميع شرائح المجتمع «على الرغم من أن حجم الشكوك قد تقلص بمدى معين منذ العام ٢٠٠٧»، حسبما ورد في التقرير. ويقول التقرير إن تقليص الفجوات بشكل محدود كان بسبب ارتفاع نسب انخراط العرب في سوق العمل بشكل ملحوظ، إلا أن هذا لم يندمّم في من دائرة الفقر.

ووفقاً لتقرير الفقر في السنوات القليلة الماضية، فإن نسب الفقر تتراجع بشكل محدود بشكل عام، إلا إنها شبه ثابتة لدى العرب، وتصل نسبة الفقر بين الجمهور العربي على مستوى الأفراد إلى أكثر من ٥٢٪، مقابل ١٤٪ بين اليهود، وأقل من ١٠٪ بين اليهود من دون الحريديم، واللافت هنا أن الفقر شبه ثابت عند العرب، على الرغم من التراجع الملحوظ في الولادات، بينما نسب الفقر تتراجع بوتيرة أعلى بين الحريديم، على الرغم من أن معدل الولادات لديهم ما زال مرتفعاً، وهو أكثر من ضعف معدل الولادات لدى العرب: ٦ر٨ ولادة للام بين الحريديم، مقابل ٣ر١ ولادة بين الأم العربية، و٢ر٣ ولادة لدى الأم اليهودية من دون الحريديم.

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من ارتفاع نسبة الانخراط في سوق العمل بشكل عام، إلا إن نسبة الفقر لدى العائلات التي فيها عامل أو أكثر ارتفعت.

وتخص منظمة OECD الحكومة الإسرائيلية بالقيام بعدة إجراءات من أجل إنقاذ الشرائح الفقيرة، وتلك التي لا تحظى بثمار النمو، على أن تكون الإجراءات أساساً في البنى التحتية وفي جهاز التعليم، وسوق الإنتاج بشكل عام.

ويقول التقرير إن إسرائيل تعاني من عجز كبير في البنى التحتية، وبشكل خاص في مجال المواصلات العامة، وهذا يجبي من المواطنين تولواً بيئياً خطراً جداً، وحرق ساعات عمل كثيرة، وأكثر من هذا فإن ضعف شبكات الطرق هو عملياً تمييز ضد البلدات البعيدة عن مركز البلد، أي عن منطقة تل أبيب الكبرى، المركز الاقتصادي الأضح.

ويخص تقرير OECD بالذكر البلدات العربية، التي تعاني من البنى التحتية الأشد بؤساً، خاصة في شبكة الطرق المؤدية لتلك البلدات، وفي داخل البلدات ذاتها، وهذا أحد عوامل ارتفاع قتلى حوادث الطرق، إذ إن نسبة العرب من ضحايا الطرق تقريبا الثلث، رغم أن نسبتهم من بين السكان تقل عن ١٨٪.

كما يوصي التقرير بإجراء تعديلات اقتصادية في مجالات اقتصادية أخرى، مع تركيز خاص على فتح مجال المنافسة بشكل أكبر في سوق الأغذية، وهي معركة دائرة في الاقتصاد الإسرائيلي منذ سنوات، على الرغم من أن السنوات القليلة الماضية شهدت فتح أبواب أوسع لاستيراد المواد الغذائية، وتوزيع تراخيص أكثر للمستوردين، وفي هذا المجال تواجه إسرائيل حالة احتكارية كبيرة، ويساعد في هذا أنظمة الطعام الحلال اليهودي المشددة ليس فقط على الإنتاج المحلي، بل أيضاً على المواد والمنتجات الغذائية المستوردة، وهو ما يساهم في رفع أسعار المواد الغذائية بما بين ٢٠٪ وحتى ٣٠٪.

وأعاد المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في سياق مقال له في صحيفة «دي ماركر»، تعقيباً على تقرير OECD، إلى الأذهان تصريح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الشهير قبل خمس سنوات الذي قال فيه إنه بإزالة العرب والحريديم (من التقرير) فإن وضعنا ممتاز. وقال المحلل: يبدو أن نتنياهو ليس وحيداً، بل إن خبراء الاقتصاد في OECD أيضاً يتبنون المصطلحات ذاتها.

ذاكرة «المشهد»

إسرائيل: من «دولة قانون» إلى «جمهورية موز»؟

(قراءة في كتاب إسرائيلي ينتقد المستوى المتردّي لنزاهة الحكم)

بقلم: أنطوان شلحت

تعريف:

في أواخر كانون الثاني الفائت توفي الخبير القانوني الإسرائيلي موشيه نغبي عن عمر يناهز ٦٨ عاماً. وقد تخصص طوال مسيرته المهنية في متابعة انتهاكات حقوق الإنسان، ودور وسائل الإعلام، ووسائل الحفاظ على الديمقراطية ونزاهة الحكم. ويُعدّ كتابه «أصبحنا مثل سدوم: في المنزلق من دولة قانون إلى جمهورية موز»، الصادر عن منشورات «كيتزر» في تل أبيب، في خريف ٢٠٠٤، من أهم مؤلفاته.

وسدوم وعمورة، بحسب ما جاء في القرآن الكريم والعهد القديم، مجموعة من القرى التي خسفها الله بسبب ما كان يفتقره أهلها من مفاصد، وفقاً لما جاء في النصوص الدينية. والقصة مذكورة بشكل مباشر وغير مباشر في الديانات الثلاث، الإسلام والمسيحية واليهودية. ويعتقد كثيرون من الباحثين وعلماء الدين أن القرى التي خسفها الله تقع في منطقة البحر الميت وغور الأردن، وبحسب المصادر العبرية فإن القرى هي سدوم، عمورة، أدومة، وصبييم. هنا قراءة في الكتاب ظهرت في «المشهد الإسرائيلي» تزامناً مع صدوره، والعودة إليها تؤصل أموراً كثيرة تحدث في إسرائيل الآن، وترتبط بأداء وسائل الإعلام والنخب السياسية، خاصة فيما يتعلق بنزاهة الحكم:

حين تخاف سلطات الدولة من أعداء القانون والديمقراطية

يعرض الخبير القانوني الإسرائيلي موشيه نغبي في كتاب «أصبحنا مثل سدوم: في المنزلق من دولة قانون إلى جمهورية موز»، بأناة وتفصيل، وقائع وأشية بما يعتبره «فشلاً ذريعاً لمنظومة أجهزة سيادة القانون (الإسرائيلية) في حماية الديمقراطية» من مخاطر الذين «يحاولون تدميرها وتقويضها من الداخل» لغاياتهم المخصوصة، والتي ليس أبسطها التغطية على الفساد المستشري في قمة هرم السلطة.

والنتيجة النظرية التي يخلص إليها هذا الكتاب عموماً مؤداها أنه «لا نهضة ترجي من دولة تخاف سلطاتها من أعداء القانون والديمقراطية، بدلا من أن يكون سلوكها نقيض ذلك جملة وتفصيلاً». في تظهير الكتاب، الذي في مكنتنا أن نعتبره غير مسبوق في «الكتابة الإسرائيلية»، نقراً ما يلي:

«إن عصايات الإجراء المنظم ترزح العنف في شوارع إسرائيل، وأذرعها تتغلغل في سلطات النظام الحاكم وتهدّد بأن تمس الديمقراطية من الداخل، قتلة، مغتصبون، أزواج عنيفون وتجار نساء للكنيست تباع في وضح النهار عدّاً ونقداً أو بما يوازي النقود، والساسة الذين يشترونها هم الذين يشرعون قوانيننا... مواطنون عاديون يسامون مز العذاب في غياهب السجون والمعقلات دونما ذنب اقترفوه، بينما يواصل مسؤولون كبار، استغلوا مناصبهم لتحسين وضعيتهم ووضعية المقربين منهم، جريهم نحو القمة من دون حسيب أو رقيب. الإجراء العسكري يمنح حصانة للقادة الذين أهدروا بإهمالهم الحزام حياة جنودهم أو استغلوا جندياتهم جنسياً، وأيضاً للذين يتكلمون بالفلسطيين. الإعلام الباحث عن الحقيقة، اللاسع، يفقد نيوبه ويأخذ مكانه إعلام امتثالي وفاسق، والأفطع من كل هذا أن سلطات القانون مشلولة تماماً إزاء التحريض والعنف الديني- القومي، اللذين سبق لهما أن أديا إلى اغتيال رئيس الحكومة «المقصود اغتيال إسحاق رابين عام ١٩٩٥).

مؤلف الكتاب موشيه نغبي، الذي يدرّس في الجامعة العبرية في القدس ومجال اختصاصه هو جهاز العدل الإسرائيلي وحرية الصحافة في إسرائيل، يشغل أيضاً منذ العام ١٩٨١ وظيفه معلق الشؤون القانونية في سلطة البث الإسرائيلية. وقد صدرت له عدة كتب في مجال اختصاصه هذا كان آخرها بعنوان «حرية الصحافة في إسرائيل» (١٩٩٥). وقبل هذا الكتاب أصدر في الموضوع نفسه مؤلفاً بعنوان «نمر من ورق» (١٩٨٥) اشتمل على مقارباته بشأن الصراع على حرية الصحافة في إسرائيل.

في واقع الأمر فإنه منذ هذا المؤلف الأخير رأى نغبي أن الصحافة الإسرائيلية أدارت ظهرها بعمودية بالغة لرسالتها الأساسية، وهي أن تكون «كلب حراسة للديمقراطية»، كما درجت العادة على القول، وتنازلت طوعاً عن حصصين حقوقها في صيغ قانونية، فلم يتم تشريع قانون يضمن حرية الصحافة ولم تصارع الصحافة الإسرائيلية ذاتها من أجل تشريع مثل هذا القانون. وهذا الواقع، فضلا عن عوامل أخرى فيه ليست أقل أهمية، اتاح للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إمكان أن تمسك بتلابيب الصحافة وأن تحكم شيئاً فشيئاً قبضتها حول خياراتها، على صعيدي الأداء والمضامين.

يصب نغبي جام نقده، فيما يتعلق بتدهور «أوضاع سيادة القانون في إسرائيل» إزاء قضايا الفساد بالتحديد، على عنوانين رئيسيين: الأول سلطات تطبيق القانون، وبالأساس مؤسسة المستشار القانوني للحكومة، والثاني الصحافة الإسرائيلية. غير أنه لا يوفّر سهام النقد حيال السلطة التشريعية (الكنيست) التي لا تبدّل في رأيه الجهد الكافي للحدّ من استسراء الفساد المستغول، غير أبهة بما قد يترتب على ذلك من أخطار تحدد بالديمقراطية.

يرى الكاتب، في محور العنوان الأول، أن النيابة الإسرائيلية العامة تكثّر في الآونة الأخيرة من بث إشارات تثير الشكوك بشأن قدرتها ورغبتها في القيام بواجبها، الذي يرى أنه واجب ذو حدّين، «بلورة معايير سلوك جديرة، واجتثاث السلوك الباطل من الجذرة، في القمة. وكذلك عندما اتهمت شخصيات عمومية من المستوى الأول، على رأسها رئيس الدولة السابق عيزر فايتسمان ورئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، ليس فقط بالشدودن عن الإدارة السلمية إنما بالحصول على منافع شخصية وعائلية بمقدار مئات آلاف الشواكل أثرت جيوبهم الذاتية والعائلية، قرر المستشار القانوني (رغم نتائج تحقيقات الشرطة وتوصياتها بضرورة مقاضاتهم) عدم تقديمهم إلى المحاكمة، واكتفى بالتوبيخ على «القبح» في أفعالهم وعلى أن الحديث يدور على «أفعال مشينة».

ويؤكد أن هذا التسامح تجاه نبلاء البلد وعمدائه لم يجلب فقط تآكل معايير القمة السلطوية والخدمة العامة كلها، بل أدى أيضاً إلى زعزعة الثقة في جودة اعتبارات وسلطات تطبيق القانون نفسها



موشيه نغبي.

وفي نزاهة اعتباراتها. وهذا التآكل والزعزعة قاتلان لسلطة القانون. ووفقما حذر الرئيس السابق للمحكمة الإسرائيلية العليا مئير شمغار، عندما أشغل منصب المستشار القانوني للحكومة في العام ١٩٧١، فإنه «لا يتم تطبيق القانون فقط من أجل معاقبة مخالف القانون، بل أيضاً من أجل منع ارتكاب مخالفات إضافية، ولا يمكن منع تجاوز القانون عندما يفقد الجمهور ثقته بطرق عمل السلطات التي تطبق القانون».

وهو يذوّه بأن شمغار لم يكتف في حينه بهذه المطالبة فحسب، بل أيضاً طبق الأمر. فقد عمل، بإصرار، هو ومن حل محله على كرسي المستشار القانوني للحكومة، البروفسور اهارون باراك (الرئيس السابق للمحكمة العليا)، على منع التآكل النموذجي للمعايير وعلى منع زعزعة الثقة بالمساواة أمام القانون. وبخلاف قطبي لقمة النيابة العامة اليوم، لم يكتفي قط بالتأنيب البلاغي بل أصراً على تطبيق القانون الجنائي حتى في حالات حدودية ليست جلية كفايتها (مثل الحصول على رزم هدايا للاعياد)، وبالأساس مع ذوي السلطة والنفوذ. وهذه السياسة الحازمة تم التعبير عنها دراماتيكياً، بشكل خاص، في قرار المستشار القانوني باراك، في نيسان ١٩٧٧، اتخاذ إجراءات جنائية بسبب حساب دولارات غير مسموح بها كانت في حيازة رئيس الحكومة آنذاك، إسحاق رابين، وعيقلته في الولايات المتحدة.

بناء على ذلك فإن التضيض استخلاصه هو أن هناك هوة من القيم بين ذلك الإصرار، قبل سنوات جيل كامل، على تنفيذ القانون الجنائي تجاه رئيس الحكومة على «مخالفة قد تكون فنية»، وبين امتناع النيابة اليوم عن تطبيق القانون الجنائي على أعمال فساد واضحة قام بها ذوو النفوذ. «وفي هذه الهوة تتحطم الأخلاقيات العامة في إسرائيل، وعليه، فليست فقط حساسية النيابة للقيم تغيرت من النقيض إلى النقيض منذ قضية حساب الدولارات التابع لرابين، بل وأيضاً الحساسية الأخلاقية لرجال القمة وللإعلام والجمهور كله، على ما يؤكّد نغبي.

لعل التعبير الأكثر بروزاً للتآكل النموذجي هو أن هناك العديدين من الجمهور لا يهتمهم بتأنا التستر على الأفعال السيئة لقياديهيم (أو الذين يطمحون لأن يكونوا قياديهيم). والأنكى من ذلك أيضاً أنه لا تهمهم تلك الأفعال السيئة نفسها. ويمكن الانطباع أنه في إسرائيل سنوات الالفين- خلافاً لإسرائيل عام ١٩٧٧- فإن الأفعال السيئة، وحتى الفاسدة والجنائية بشكل جلي، لم تمس بعد تأييد الناخبين للمسؤولين عنها. ربما حتى على العكس، وكما هو معروف فإن كشف الشبهات الجنائية ضد رئيس الحكومة أريئيل شارون وعائلته عشية انتخابات ٢٠٠٣ لم يحل دون مضاعفة قوة حزبه (الليكود) في الكنيست، وقد حدثت ظاهرة مماثلة أيضاً في المعركة الانتخابية عام ١٩٩٩: أدت إدانة رئيس كتلة «شاس» (الدينية المترزمة)، أرييه درعي، بتلقي رشوة عشية الانتخابات إلى تعزيز قوة كتلته بشكل دراماتيكي. رغم (وفي الحقيقة بسبب) أن الكتلة لم تنفض نفسها منه ومن جرائمه، وبالطبع، بالذات بعد أن ابتعدت عنه بعد الانتخابات، بدأت قوتها في الانخفاض. أضف إلى ذلك أنه بعد أن دين في المحكمة العليا وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، وندد به قضاته وكانه لوث نظام الحكم الإسرائيلي بـ «مستوى حضاري متدن من الرشوة، تتميز به دول متخلفة وأنظمة فاسدة»، وبينما هو سجين جنائي مع رخصه، ارتسم المجرم درعي باعتباره ثروة انتخابية عشية انتخابات ٢٠٠٣. وكانت الصحف مليئة- حتى في الأيام التي شهدت الكثير من العمليات الانتحارية وضائقة اقتصادية واجتماعية قاسية- بالتعليقات والتخمينات حول المستقبل السياسي للمجرم، الجميع سألوا على من سيسكب هذه المرة صدقاته السياسية أو من سيجرم منها، من منطلق أن هذا الإحسان هو المفتاح السحري لقلوب مئات الآف الناخبين. حتى الصحافيون تقاطروا عليه وتمنوا استنطاقه، وقد حظي بـ «تغطية صحافية خارجة عن المألوف، غير متناسبة، ويدرجة ما غير أخلاقية أيضاً».

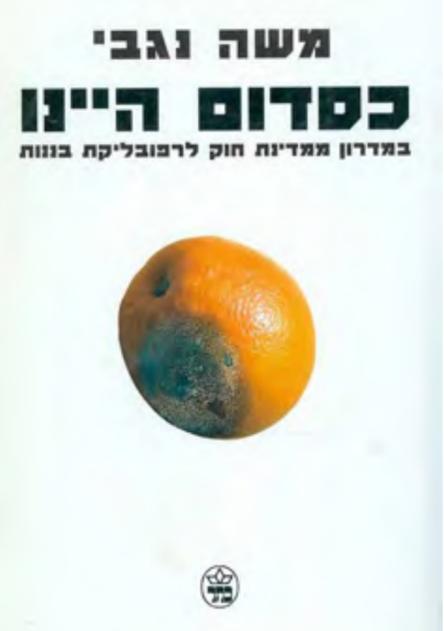
ما العجب والحالة هذه- يتساءل نغبي- أنه فور انتهاء سنوات السجن التي فرضت عليه (السنة الأخيرة منها قضاه خارج السجن) احتل صدارة العناوين بإعلانه من سعيود إلى السياسة، حتى أن هذا الإعلان جعله يحظى بتقرير رئيسي فيه الكثير من الإطراء في الملحق الأسبوعي القيم في صحيفة «هآرتس»؟).

إن هذا السجود للسياسي الذي دين بالفساد الخطر كان من دون أدنى شك شهادة فقر- قيمي وأخلاقي- للجهاز السياسي والإعلامي كله. فضلاً عن ذلك يعتبر نغبي «قضية درعي» على كل امتداداتها وتقلباتها وترفعاتها المعقدة، المثل المحزن جداً لوضع سيادة القانون في إسرائيل، وبالأساس للتدهور السريع في المنزلق الذي ينتهي بالتحطم.

«في الواقع- يقول- يمكن أن نسمع من وراء هذه القضية «أغنية البجع» (مرثية) لإسرائيل كدولة قانون».

تدهور قيمي خطر للصحافة ذاتها

بدرجة ليست أدنى اهتماماً يشدّد المؤلف على الدور المترجتي من الصحافة، وفي هذا الشأن يؤكد، مراراً وتكراراً، أن ضغوطاً خارجية- اجتماعية وقضائية واقتصادية وغيرها- تمنع الصحافة (المحققة) في إسرائيل، أو على الأقل تدهورها، من القيام برسالتها الحيوية كعمقمة من الفساد المستشري في قمة النظام». لكنه يشدّد، في موازاة ذلك، على أن تقلص مساهمة الصحافة في محاربة الفساد لا يمكن أن يعزى فقط إلى البيئة القانونية والثقافية والتجارية والاجتماعية التي تعمل من داخلها، وإنما يعزى أيضاً إلى التدهور القيمي الخطر للصحافة ذاتها، والتي في أجزاء واسعة وسائدة فيها تحولت من إعلام محقق إلى إعلام مستسلم، أي إلى إعلام يلوح بذنبه



غلاف كتاب «صرتنا كسدوم».

تحت أقدام المجرم بدلا من أن ينبع في وجهه، وفي أسوأ الحالات يقوم للمفارقة بـ«التكشير عن أنيابه، بالذات في وجه المسؤولين عن تطبيق القانون».

ويتابع في السياق ذاته: عندما تولّث الصحافة نفسها بنفسها، فلن يكون من السهل طبعا أن تقوم بمحاربة الفساد المستشري في القمة الحاكمة عن قناعة وبيد نظيفة. وعندما يتم استضافة الصحافيين مجاناً في الفنادق ويحصلون مجاناً على تذاكر سفر ووجبات ومصالح نفعية أخرى من جهات تجارية وغيرها يقومون بالكتابة عنها- وهذا للأسف أمر شائع للغاية- فإنه يصعب من الصعب عليهم شجب وباء المصالح النفعية في أزرقة الجهاز السلطوي العام، بل على العكس: فهم قد يهاجمون من يحاربون هذا الواء ويصفونهم بأنهم «أشخاص مستقيمون وزاهدون فات أوانهم».

في واقع الأمر فإن نغبي لا يُعدّ أول من كتب عن وسائل الإعلام الإسرائيلية وعن ماهية أدائها للدور المفترض بوسائل إعلام الدول الديمقراطية أن تؤديه. ولا ينفك هذا الموضوع يستقطب المزيد من اهتمام الكتاب والباحثين، بعد أن انضافت عليه وقائع جديدة في الآونة الأخيرة. وربما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الاستطلاع العام الذي تجرّبه مرة كل سنتين مجلة «ههين شفيغيت» (العين السابعة) المتخصصة في شؤون الاتصال والصدارة عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، والذي ينفرد بتناول أداء وسائل الإعلام من زاوية شديدة الخصوصية- هي زاوية رؤية الصحافيين الإسرائيليين أنفسهم لهذا الأداء.

وقد أشارت النتائج التي توصل إليها استطلاع عام ٢٠٠٤، وهو الثاني من نوعه (نشرت نتائجه في عدد آذار ٢٠٠٥ من المجلة المذكورة)- إلى فجوة كبيرة بين التأثيرات التي عزاها الصحافيون إلى وسائل الإعلام وبين المهمات النموذجية المعوّل على المؤسسات الإعلامية أن تؤديها، في قرأتهم. وفي هذا الصدد مال المستجوبون إلى الاعتقاد بأنه ينبغي على وسائل الإعلام، إلى حد يتراوح بين كبير وكبير جداً، أن تكشف عن فساد الشخصيات العمومية وأن تصاعد التشديد على أن يفى السياسيون بوعودهم تجاه الجمهور الواسع وأن تدفع إلى الأمام قضية الحفاظ على حقوق الإنسان، لكن في الواقع العملي يشعر الصحافيون بأن وسائل الإعلام الإسرائيلية تؤدي هذه المهمات فقط على نطاق متوسط أو على نطاق أعلى قليلا من المتوسط، لا أكثر.

ولاشك في أن هذا الواقع للإعلام في إسرائيل تترتب عليه مفايل فيما يخص بحرية الصحافة في أن «تعرّذ بعيداً عن السرب»، كما يقولون، في «الفتريات الحرجة»، وقد سبق لـ «مؤشّر الديمقراطية الإسرائيلية» أن أشار إلى أن حرية الصحافة متدنية، أقرب إلى الحد الذي قد يدفع بإسرائيل دفعاً نحو تعريفها بأنها «دولة شبه حرة» في هذا المضمار.

أما مسؤولية تجاوز هذه الوضعية فليست الصحافة وحدها هي التي تتحملها، برأي نغبي، كما أن جهاز تطبيق القانون لا يمكن أن يضطلع بها بمفرده، ولتوضيح مقصده فإنه يعيد إلى الأذهان أن القاضي (والمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية ورئيس مجلس الصحافة سابقاً)، البروفسور إسحاق زامير، حدّز في خطاب وداعه للمحكمة العليا من أن «الهجوم على جهاز تطبيق القانون هو عملياً هجوم على جهاز القضاء نفسه، حيث أنه لا وجود لجهاز القضاء من دون تطبيق القانون». وهكذا، حسب قوله، فإن «تنفيذ القانون بشكل معقول مرهون (أكثر من أي شيء آخر) بينى سلوكية أخلاقية، أي بوعي «الاستخفاف بالسلوك الأخلاقي العام»، حسبما حذر البروفسور زامير،

«يمكن (حتى) لمجتمع أخلاقي، ذي جودة وقوة، أن يتغيّر وأن يصبح مجتمعاً فاسداً، مثلما حدث في دول كثيرة في العالم، تعتبر الحياة فيها مكروهة. ومن شأن الطريق إلى ذلك أن تكون قصيرة وسريعة»، وفي ما يشبه التحذير مما قد يسفر عنه الحاضر الأسود من مستقبل أشدّ قاتمة، يعقب نغبي على ذلك بقوله: إن كثيرون من الإسرائيليين باتوا يشعرون ويخشون من أن تكون قد اقتربنا إلى نهاية الطريق، إلى أسف المنزلق.

إن شواهد هذه الخشية ما زالت تترى منذ صدور كتاب نغبي، ومن ذلك على سبيل المثال أنه في «عيد الفصح العبري» في أواخر نيسان ٢٠٠٥، رأت الصحافية الإسرائيلية البارزة شيلي جيموفيتش أن إسرائيل قاب قوسين أو أدنى من أن تكون «دولة تسبّر عليها الميزتان الأبرز لجمهورية الموز»، وهما المستوى المتردي لنزاهة الحكم من جهة، والفجوات العائلة بين الفقراء والأغنياء من جهة أخرى.

«صالح، هنا أرض إسرائيل»

التي فرضت عليك القمع الذي يُعاد إنتاجه منذ عقود!

كتب هشام نفاع:

تعرض القناة الإسرائيلية الثانية في هذه الفترة مسلسلًا من أربع حلقات بعنوان «صالح، هنا أرض إسرائيل» أخرجه دافيد درعي، سبق أن غرض في الصيف الفائت كاملًا بصيغة فيلم، ضمن مهرجان خاص بالأفلام الوثائقية.
موضوع المسلسل هو هجرة اليهود من الدول العربية في شمال أفريقيا إلى إسرائيل، بقرار وتخطيط من زعامات الحركة الصهيونية، والشكل الذي «استقبلوا» فيه وعملية توطينهم في البلاد. ويعود منتجو هذا الوثائقي إلى أرشيفات رسمية قديمة والى ذكرياتهم الخاصة والشخصية، وإلى شهادات مسنين ومسناث شرقيين منهم أهل بعض منتجي الوثائقي.

وكالمتوق آثار هذا المسلسل، وما زال يثير هذه الأيام، ردود فعل حادة ومختلفة ويمكن تقسيمها إلى: الردود التي عادت واكثت العنصرية التي تعرّض لها هؤلاء اليهود، وهم في الحقيقة وكما يقول بعض محازري الوثائقي، يهود عرب، وكذلك الجانب المتعلق بإقدام عناصر وجهات وشخصيات يمينية على استغلال إعادة نبش هذه الذاكرة الإشكالية بعنصريتها، في محاولة لاستغلالها للمازب والمصالح التي تخدم مشاريع اليمين الحاكم الراهنة، وعلى رأسها الإمعان في الاستفراء باليهود العرب، وتعميق الشرخ بينهم وبين «الخب القديمة الإسرائيلية» من جهة، وتأييج شعور العداء تجاه العرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وإبقائهم مخزونًا انتخابيا سهلا ومرحبا لليمين من جهة أخرى.

مواقف عنصرية في البروتوكولات الموصوفة بـ«السرية»

يكشف المسلسل، أو يسلّط الضوء على بروتوكولات اجتماعات لأذرع المؤسسة الصهيونية، وأبرزها «الوكالة اليهودية»، تعخ بالمقولات العنصرية التي جات كجزء من وصف السياسة المعمول بها تطبيقياً في توطين اليهود العرب المستقدمين من دولهم شمال إفريقيا.

فيما يلي عدد من المقولات المقتبسة من بروتوكولات مودعة في أرشيف «الوكالة اليهودية»:

عضو إدارة «الوكالة اليهودية» والوزير السابق، موشيه كول، وجه تعليمات حول كيفية إجبار المهاجرين اليهود العرب على الامتثال لأوامر توطينهم، وجاء فيها:
أولا أوقف إعطاهم الأكل، نحن لسنا فندقا... ليموتوا جوعا أو يذهبوا للاستيطان، أو أننا سنقطع علاقتنا بهم تماما....
أنا أقترح بأن نجبر هؤلاء الأشخاص على الذهاب للاستيطان وإذا لم يوافقوا على الذهاب فإنهم سينتخبون غير موجودين بالنسبة إلينا.

الموظف الكبير في «الوكالة اليهودية» والوزير السابق، غيورا يوسيفطال، اقترح ما يلي:
توجد في القانون ثغرة صغيرة تعطينا إمكانية الضغط عليهم، الفأثون يقول إنه إذا أبى الأهل أولادهم تحت قبة السماء فمعنى ذلك أنهم يتخلون عنهم، وعندها يمكننا أن نأخذ الأولاد بالقوة (من المهاجرين راضيين مواقع التوطين) لكي نوفّر لهم سقفا يؤويهم.

أما رئيس قسم الاستيطان في «الوكالة اليهودية»، رعنان فايتس، فقد كتب إلى أحد مرؤوسيه ببرود:
لقد طلبت منك في حينه أن تفتح كتابا أسود لتسجل فيه كل العائلات التي جازت الإطرا الاستيطاني الجديد (موقع التوطين) بدون ترتيب وبدون تصريح. وأطلب منك بناءً عليه أن تجمع كل هذه الأسماء وترسل نسخًا من القوائم إلى مكاتب العمل لكي نمنع عنهم العمل... وإلى قسم الاستيعاب حتى نمنع عنهم ترتيبات الاستيعاب والسكن في المواقع التي يتواجدون فيها اليوم، وإلى قسم التأهيل الحكومي لإخراجهم من دور الانتظار للإسكان.

الزعيم في حزب «مباي» الوزير السابق لوبا إلباف، وصف حالة تم إجبار

المهاجرين فيها على مغادرة الشاحنات بالقوة، إذ قال:
إنهم يرفضون النزول، أعطيت أمرا للسائق بأن يضغط الرز فكان صندوق الشاحنة يرتفع بينما هم يقفّون على الأرض. الشاحنة غادرت وبقى الناس على الأرض.

مدير مستشفى «تل هشومير» ومؤسس سلاح الطب في الجيش الإسرائيلي، حاييم شيبا، لخص وقال:
لقد كان الشعار حول الهجرة الحزة ملامئا للحظته فقط، ويجب الحذر الآن منه كما نحذر من وباء. فلا يمكن بناء مستقبل لشعب مع مثل خرائب الروح البشرية هذه. إذا ملأنا بهم البيوت التي نبنيها والأراضي التي نسيطر عليها فسيكون هذا شعبا لا يعمل.

سنتحول إلى مكتب عمل واحد كبير.

كتبت نيريت أندرمان (هارتس، أيار ٢٠١٧) معلقة على تلك الاقتباسات، إن المسلسل يثبت بأن قسما كبيرا مما يُسمى «الأخطاء غير المقصودة» التي أدت إلى إقامة «بلدات التطوير» وتوطينها بالوف المهاجرين من شمال أفريقيا، لم يكن سببها «ضيق الوقت»، و«صعاب الاستيعاب» بسبب الهجرة و«الضغط وإقامة دولة بسرعة»، بل إن تلك الأخطاء المزعومة نبعت من اعتبارات باردة ومصالح محسوسة وتخطيط مشدّد جدا، بالاندماج مع توجه استعلائي وعنصري أظهرته قيادة الدولة نحو هؤلاء المهاجرين الجدد.

الكاتبة تذكر بالإضافة إلى تلك التصريحات العنصرية عدداً من الأساليب التي تكشفاها البروتوكولات، ومنها أن الدولة لم تكتف بإرسال هؤلاء المهاجرين خلفا لإرادتهم إلى بلدات التطوير، بل أقامت منظومة نقل متطورة أخذتهم مباشرة من السفن الواصلة إلى الموانئ، مباشرة إلى تلك البلدات بدون إعطاهم أية فرصة للخروج عن هذا المسار الذي اختير لهم، بل إن الدولة قدمت وشاوى لمهاجرين كي يساعدها على إبقاء مهاجرين آخرين في تلك البلدات، وهددت بانها ستسلب حقهم في العمل والسكن إذا رفضوا ذلك، بل إنها هدّدت مهاجرين رفضوا توطينهم حيثما أرادات، بأن تأخذ منهم أطفالهم أيضا.

استغلال اليمين لقفص ثمار سياسية

على صعيد آخر، سارعت شخصيات من اليمين لاستغلال ما يعيد المسلسل طرحه من أجل قطف ثمار سياسية. وتم توجيه معظم الاهتمام إلى بروتوكولات سرية أو بروتوكولات لم تنشر من قبل حول الموضوع والدعاء بأن هناك أسرارًا مخفية تخص وتهم الشرقيين ويجب كشفها، لتظهر هذه الشخصيات اليمينية بمظهر المدافع عن حقوق هذه الشريحة. فمثلا أعلن رئيس الوكالة اليهودية نتان شيرانسكي أنه «يؤيد فتح جميع الوثائق الأرشيفية المرتبطة باستيعاب المهاجرين الشرقيين». وقال انه «يؤيد كشف كل وثيقة أرشيفية تخص الهجرة ليس من سنوات الخمسينيات فقط بل من جميع هجرات اليهود حتى هذا اليوم». وأضاف أن كل ما يخص عملية الهجرة والاستيعاب في جميع الفترات من كل المواقع، يجدر أن توضع أمام أعين الجمهور بشكل شفاف وبشكل حر ولكنه استثنى بالطبع الوثائق التي تضم معلومات ميدانية عملاية سرية.

ويشير عدد من الباحثين إلى أنه من غير الواضح أية وثائق مرتبطة بالقبضية ما زالت قيد السرية وأين يتم تخزينها. فهناك عدة أرشيفات بينها أرشيف الدولة والأرشيف الصهيوني وأرشيفات الوكالة اليهودية والهستدروت الصهيونية.
دل وان هذا على شيء فهو يدل على الكم الهائل من المواد التي تستسرّ عليها المؤسسة الكبرى والتي تتوزع على الشرقيون الآن أبناء وأحفاد جيل المقموعين. أخذوا على عاتقهم وأدركوا جيدا بدورها أعلنت وزيرة العدل اليمينية أيليت شاكيد أيضا أنها تنوي فتح وثائق أرشيف الوكالة اليهودية أمام الجمهور، وذلك في محاولة مكشوفة



مشهد من المسلسل.

لممالة شرائح من اليهود الشرقيين. وهي تقول، وفقا لبيان رسمي: «ليس هناك أي سبب في ألا تكشف المواد التي تتناول تاريخ الدولة. سوف نستعرض المادة ونومسي بكشفها ونشرها طالما لم يكن هناك ما يشكل حساسية من ناحية من الدولة».
ولكن كما سبق الذكر، فمن غير المؤكد أن هناك مواد سرية في هذا الإطار، مع التأكيد على وجود مواد بحميات هائلة لا تزال مؤسسات الدولة تتكتم عليها بذرائع الأمن.

المؤرخ د. أفي فيكار كان أحد مستشاري المسلسل، وهو يقول إن المواد التي تم عرضها ليست سرية بل سبق أن كشفت في السابق. وجاء كشفها من خلال المسلسل لينتج ويثير اهتماما جديدا بها ولكن المسلسل نفسه لم يقدم أي مادة سرية لم يسبق نشرها، وكتب معلقا بهذا الشأن ما يلي:
إن مننجي المسلسل قدموا في ساعات مشاهدة الذرة التلفزيونية ما كان معروفا حتى اليوم فقط لمن اهتموا بالدراسة والقراءة والبحث. فمصادر المسلسل هي مصادر أرشيفية مكشوفة لكل من يريد البحث منذ ما يزيد عن عشرين سنة، لم يتم إخفاء أي شيء عن أعين الجمهور. البروتوكولات الخاصة بإدارة الوكالة اليهودية من سنوات الخمسينيات كشفت قبل نحو عشرين سنة على الأقل.

ريغف تحاول دفع المسؤولية عنها وعن المؤسسة

كتبت أولي نوي في موقع «سبحاه ميكوميت» مطلع هذا الشهر أن وزيرة الثقافة ميري ريغف لعبت دورا مزدوجا في هذا الشأن. وتكتب:
هناك الكثير من الاصداء والصدىقات الشرقيين الذين ينشرون بانفعال خطاب ميري ريغف في أعقاب عرض المسلسل. وعلى الرغم من ان الكاتبة تتهم هذا، كما تقول، يجب الانتباه إلى أن ريغف لديها حسابات سياسية وراء هذا الخطاب.
ففيلم درعي سعى إلى كشف جذور قمع الشرقيين في بدايات الدولة من أجل البحث النقدي للوضع الشرقي اليهودي. ولكن ومهني وتنمهي:
إيلا شوحط، يهودا شنهاف، سامي شلوم شطربت، شلومو سبيرسكي، يوسي دهان وغيرهم.

ويلعب كاتبها المقال إلى أن منتجي الفيلم إما انهم لا يعرفون هذه المادة البحثية الفنية أو انهم اختاروا تجاهلها، مع استخدام المقولة الراجحة بأن الشرقيين يسلكون انطلقا من الاحاسيس غير العقلانية وليس انطلاقا من التفكير. ولكن الكاتين يشيران في الوقت نفسه إلى انه على الرغم مما سبق فإن الفيلم ينجح في التجديد. ويشيران إلى أن منتجي الفيلم قد نجحوا في كشف بروتوكولات واقتباسات غير معروفة من الأرشيفات التي كان من شأنها ان تصدم المشاهدين. ويشيدان بتقنية خلق موازاة سينمائية بين هذه البروتوكولات وبين قصص حياة سكان بلدة يروحام الجنوبية، وهو ما أنتج بتقديرها تجربة جديدة ولغة جديدة لقصة قمع الشرقيين.

الكاتبان يرتكزان إلى هذا التقييم ليوجها نقدا واضحا للفيلم على «لغته المخففة» ويقولان ان منتج الفيلم درعي، أشبه بعضو الكنيست والوزير السابق عمير بيرتس عشية انتخابات سنة ٢٠٠٠، معني بإجراء مراسم دفن لما يسمى في إسرائيل «الديتان الطائفي» ولهذا فإن الجرح لم يندمل بل ما زال يئزف ويوقف ضحايا جدا.

«تعزير الحدود ضد محاولات لاجئين فلسطينيين العودة إلى وطنهم»!
الباحثة إيلا شوحط كانت كتبت مقالا (نشرته مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف ١٩٩٨) بعنوان «اليهود الشرقيون في إسرائيل: الصهيونية من وجهة نظر ضحاياها اليهود»، توقفت فيه عند مسألة استخدام هجرة/ تهجير اليهود العرب لصد عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.
كتبت شوحط في مقالتها: «يشكل اليهود الأوروبيون نخبة من العالم الأول تسيطر لا على الفلسطينيين فقط، بل على اليهود الشرقيين أيضا. وكشعب يهودي من العالم الثالث، يشكل المزارחים أمة شبه مستعمرة داخل أمة، إن هذه المشكلات الموجودة في شكلها الجيني في فترة ما قبل الدولة، أعطت ثمارها «المرّة» بعد إنشاء إسرائيل، لكنها الآن باتت واضحة بفعل



اليه أصلا، من أجل اصلاح المظالم. وهذا يشمل الوزيرة نفسها. وفيلم درعي لا يتعاطى مع الشخوص بل مع المنظومة والمؤسسة والتي تشكل ريغف اليوم جزءا منها.

وتقول الكاتبة إن ريغف تحاول دفع المسؤولية عنها وعن المؤسسة التي تنتمي إليها لأنه من السهل إبقاء القضية مرهونة ومتعلقة فقط بالأباء الروحيين للييسار الأشكنازي الذي تكرهه ريغف وزملاؤها. ولكنها تتحداها قائلة:
إنها تملك قوة كبيرة في حزب مناهض للقضايا الاجتماعية ويرتبط بأصحاب رؤوس الأموال على حساب المصالح العامة، لذلك فإن ريغف تلعب عمليا دورا مزدوجا.

وتقول نوي انه من المهم في سياق الربط بين القضية الشرقية والقضية الطبقيّة القول ان الهوية الشرقية ليست فقرا وقمعا اقتصاديا فقط، بل إنها مكانية سياسية أيضا. ريغف تكثّر من الكلام عن الدفء الشرقي، روائح الأطباق والطبخ والسداجة. وهذا فصل ميباني ومحو للهوية الشرقية كإمكانية سياسية تتحدى المنظومة التي تنتقدها ريغف نفسها في خطابها. ولكنها تقول الكاتبة، تقوم بمحو تمرد وادي الصليب مثلا الذي كان أحد مطالبه إلغاء الحكم العسكري عن المواطنين العرب. وتقوم بإلغاء حركة «الفهود السود» وتعاونهم مع الحزب الشيوعي وحركة متسببن وكل اليهود الناشطين في اليسار ومن فهموا المشروع الشرقي بشكل أوسع بكثير من روائح الطبخ والدفء والسداجة.. بل إنه إمكانية ثقافية وسياسية تسعى إلى ربط إسرائيل بالفضاء الذي تتواجد فيه. أما مشروع ريغف طبعاً فهو النقيض التام بهذا المعنى. وذلك لأن ريغف حين تتحدّث عن ضرورة التطرق للحقائق ومعرفة القصة الحقيقية، وحين تتناكس على ممو لغة اهلها وتمصّت بنفس الوقت على إلغاء اللغة العربية كلفة رسمية، فإن معنى هذا أنها تريد تقديم حقائق جزئية فقط للاجئال القادمة. إن كشف الحقيقة عن جذور القمع الشرقي وكل الأشكال المتواصلة حتى اليوم مهمة جدا، ولكن ليس ريغف من يمكن أن تكون رافعة لواء هذا الخطاب حتى لو ألفت خطابا قويا في هذا السياق.

«جهاز الأمن قرر»... والجيش وضع الخطب التفصيلية:

منع عودة اللاجئين الفلسطينيين كان المعيار لتوزيع السكان ولشكل الاستيطان!

مجموعة متطورة من المسوغات العقلانية والمعالجات المثالية. وقد تحقّق تطور إسرائيل الاقتصادي السريع في الخمسينيات والستينيات على أساس توزيع غير متساوٍ للمنافع بصورة منهجية. وهكذا تشكلت البنية الاجتماعية -الاقتصادية على نقيض أساطير المساواة التي ميزت تمثيل إسرائيل لذاتها في العقد الأخير. ثم إن القرارات التمييزية التي اتخذها المسؤولون الإسرائيليون ضد المزاراحيم بدأت قبل وصول المزاراحيم إلى إسرائيل وأقامت على أساس أن «الأشكنازييم»، باعتبارهم «ملح الأرض»، يستحقون أوضاعا أفضل «وامتيازات خاصة». وعلى العكس من المهاجرين «الأشكنازييم». وعمل المزاراحيم بصورة غير إنسانية في المعسكرات التي أقامها الصهيونيون في بلاد المنشأ كما في أثناء الانتقال.

وهي تربط بين شكل توزيع الشرقيين وبين مخطط تكريس التهجير، وتكتب:
«لدى الوصول إلى إسرائيل، وزعت مجموعات المزاراحيم المتعددة عبر البلد على الرغم من إرادة البقاء معاً. العائلات فرقت، والمجموعات القديمة فتتت، والقادة التقليديون جردوا من مناصبهم. اليهود الشرقيون أسكنوا، في الغالب، في «معبروت» (معسكرات انتقال) وقرى نائية ومستوطنات زراعية، وفي ضواحي المدن. ومنها ما أفرغ حديثاً من الفلسطينيين. ومع استفناد تسهيلات الاستيعاب أنشأت سلطات الاستيطان «عزوت بيتواح» («بلدات التطوير») في مناطق ريفية وحدودية في الغالب، أصبحت، كما هو متوقع، هدف الهجمات العربية. وكانت السياسة المعلنة «تعزير الحدود» لا ضد الهجمات العربية العسكرية فحسب، بل أيضاً ضد أية محاولات يقوم بها لاجئون فلسطينيون للعودة إلى وطنهم. وإذا كانت الدعاية الإسرائيلية امتدحت كيبوتسات الأشكنازييم، المحمية بصورة أفضل، لشجاعاتها في العيش على الحدود، ففي الواقع إن أعدادهم القليلة (نحو ٣ بالمئة من السكان اليهود، ونصف ذلك العدد إذا أخذنا المستوطنات الحدودية فقط) لا تكاد تمكنهم من ضمان أمان الحدود الطويلة، في حين كانت مستوطنات المزاراحيم الأكثر عدداً على الحدود تضمن قدرًا من الأمن. ثم إن مستوطنات الحدود المزارحية كانت تفتقر إلى بنى تحتية للحماية العسكرية القوية كذلك الموجودة لدى مستوطنات الأشكنازييم، الأمر الذي أدى إلى فقد أرواح المزاراحيم. إن الفصل العرقي الذي يعميل إلى تمييز الإسكان الإسرائيلي يعود أيضاً إلى هذه الفترة، ففي حين يتجه الأشكنازييم إلى العيش في المناطق الشمالية الأكثر ازدهارًا، كان المزاراحيم مركزين في المناطق الجنوبية الأقل ثراءً.»

يعتبر الكاتب والناقد كوبي نيف (هارتس، ١٣ آذار الجاري) أن المسلسل الوثائقي «صالح، هذه أرض إسرائيل»، هو مسلسل «ممتاز»، و«يعاني من فهم المفرور» في الوقت نفسه، لذلك يرى أنه باعث على الإحباط الشديد. وهو يشير بهذا إلى أشكال الردود عليه، من قبل من يصنفهم باليمين البرجوازي العلماني الأشكنازي، وهم بنظره: أحزاب ميرتس، «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل»، «أبناء وبنات الحكام الأشكناز قامعي الشرقيين والعرب».

نيف يقسم تلك الردود إلى ثلاثة أصناف: الإنكار، «هذه الأمور لم تحدث أبدا»؛ الحكم المتساوي، «ماذا في ذلك؟ نحن أيضا عانينا عندما جئنا إلى البلاد»؛ والرأسمالية النقية، «متى ستتوقفون عن التباكي». ويرى أن هذه الادعاءات «لا تساعد ولا تجدي نفعاً». الكاتب يناقش كل واحد من المواقع، ويحاجج المنكرين بأن الرأسمالية «معرضة أمام هؤلاء الناس، مباشرة أمام أعينهم، بلائل قاطعة مكتوبة ومحاضر جلسات وشهادات، ليس فقط للضحايا، بل أيضا لمن قاموا بها. وماذا يقولون؟ لا شيء، عمى مطلق، قدرة عجيبة على النظر إلى الوقائع وعدم رؤيتها». ويريد على مدعي «نحن أيضا عانينا» بالقول: «أنتم لا ترون الفارق؟ أنتم الأشكناز تعرضتم للعنائة، كما تسفونها، التي نبعت من صعوبة ونواقص تلك الأيام. مقابل ذلك، معاناة الشرقيين فرضت عليهم من قبل الحكم الشمولي لتلك الايام. ليس فقط أن نمط حياتهم البائس فرض عليهم بطرق تحايل ونعف، بل أيضا من أراء التحرر من هذا السجن الذي أدخل اليه، هدده نظام الحكم بالحرمان من السكن ومصدر الرزق، وإخراج أولاده من عهدهت، وحتى تجوعيه. هل هذا يبدو لكم نفس الشيء؟».

أما الرأسماليون الذين يتهمون الضحايا «بالتباكي» فيواجههم نيف قائلا:
«إذا شاهدتم المسلسل، لا يمكنكم عدم فهم أن نتائج القمع والتمييز في ذلك الحين تستمر حتى الآن، وعدم رؤية أن نقطة انطلاق زملأنكم الشرقيين في العمل أو في الحي كانت وما زالت أدنى بكثير من نقطة انطلاق آبائكم ونقطة انطلاقكم. مثلا، مكثوا بأعكم من جعل بيتهم ملكا لهم، في حين لم يمتنع أبائهم هذه الإمكانية.. ولا حتى بالأموال. كما أنهم أرسلواهم لتعلم الخراطة والنجارة في الوقت الذي ذهبت أنتم إلى الجامعات. ألا تعتقدون أنه قد حان الوقت ولو لقليل من التمييز المصحح؟».

أما عما يسميه الجانب اليميني المتعصب، الديني الشرقي (الليكود وشاس)، فرود هؤلاء على المسلسل وعلى الواقع في الخمسينيات وما بعدها التي توصف في المسلسل، يكتنفها الإنكار وعدم فهم ميرز لما حدث في حينه وما زال مستمر إلى الآن. إن نجاح القمع العنصري لا يقاس فقط بمقاييس سياسية واجتماعية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي